



(١٤٣) - (١٧٤)

العدد الثامن

الفعل الكلامي الخبري في الخطاب الشعري للسيد الحميري

التمثيل النحوي للوظائف التداولية

م.د. نجم عبد الواحد حسين

مديرة تربية بغداد - الكرخ / ٣

Dr.najam.hs@gmail.com

ملخص البحث

في هذه الأوراق يتجّه البحث نحو تطبيق الأفعال الكلامية على الخطاب الشعري للسيد الحميري، وقد خصّص البحث تحليله للفعل الخبري بحسب طبيعة الخطاب الشعري للحميري الذي انماز بالتعبير عن تصوّراته العقديّة، والدفاع عن مذهبه الجعفريّ، فكان الفعل الخبري أداةً تبليغيّةً وتوجيهيّةً وإقناعيّةً، وظّفه الحميريّ لإنجاز أغراضه وتحقيق مقاصده.

وفي هذا البحث تطرح إشكاليات سعى البحث للإجابة عنها وبيان رأيه فيها، تمثّلت بطبيعة الخطاب الشعري وخصائصه التي تميزه عن أجناس الخطاب الأخرى، ومناقشة فرضية النحو الشعري وسمات اللغة الشعرية التي تميّز الخطاب الشعري عن الخطاب التواصلية، والإشكالية الأهم في ذا البحث تجسّدت في تحديد النظر التداولي لأجناس الخطاب، وتخصيص الخطاب الشعري بإجراءات تبنى على وفق سياقات الإنتاج ومقامات التلقّي ومقاصد الخطاب الشعري، وهنا تنشأ إشكالية أخرى تتصل بالسابقة، وهي معالجة المعنى الكلي للخطاب بوصفه وحدة تواصلية إبداعية تتبع بنيتها ووظائفها في التخاطب، كيف يتجاوز التحليل التداولي النظر الجزئي في نظرية أفعال الكلام إلى النظر إلى إنجازية الخطاب بوصفه وحدة تواصلية إبداعية كلية لها وظيفة التأثير والإبداع، وكيف يكتشف التحليل التداولي وظائف الفعل الكلامي الخبري في تشكيل بنية الخطاب الإنجازية الكبرى وتحقيق انسجامه الكلي. يحاول البحث الإجابة عن تلك الفرضيات التي صاغها، للوصول إلى نتائج ربما تكون أولية وغير جازمة إلا أنّها الأقرب إلى القناعة العلميّة المدعّمة باستدلالات كافية، ويبتغي البحث الوصول إلى غايته المتمثلة باستكناه ماهية إنجاز الفعل الكلامي الخبري في الخطاب الشعري.



Stative Speech Acts in Sayyid Al-Hemiary's Poetic Discourse: The Grammaticalization of Pragmatic Functions

Dr. Najm Abdulwahid Hussein

Baghdad Directorate of Education/ Karkh 3

najam.hs@gmail.com

Abstract

In this paper, speech act theory is applied to poetic discourse with an emphasis on Sayyid Al-Hemiary's poems. This is achieved by analyzing the verbal structures used in the said poems given the nature of these poems as to imagery and doctrinal aspects. Speech acts, hence, used in these poems purportedly suggest persuasion, direction, and intention. Additionally, there are several sub-themes questioned here, among which are the nature of poetic discourse, as distinguished of other discourse types, the characteristics of poetics, the pragmatic perspective of discourse sub-genres, and the identification of poetic language, which is possible through the contexts of formation, the levels of addressees, and the intentions of poetic discourse. This raises further problematic issues, that is how to address the discourse meaning, as a creative communicative unit, whose structure follows its communication functions. How the pragmatic analysis in speech act theory semi-consideration goes beyond performative discourse, as a whole communicative effective means. How the pragmatic analysis unfolds locutionary acts in the formation of the entire performative discourse. This paper, therefore, addresses these issues and questions to reach inconclusive findings, and this is, probably, can be achieved by understanding locutionary forces and acts in poetic discourse.

Keywords: Stative verbs; Speech acts; Poetic discourse; Arabic poetry.

١-الخطاب الشعري, السمات والوظائف:

١,١-الخطاب المصطلح والمفهوم

رصد اللغويون لمادة (خطب) أصليين استعماليين؛ الأول منهما الكلام بين اثنين، يقال خاطبته يخاطبته خطابًا والخطبة من ذلك، ويقال اختطب القوم فلانًا إذا دعوه إلى تزوج صاحبته، ويقال: خَظَبَ للأمر



الذي يقع، وإنما سُمِّي بذلك لما يقع فيه من التخاطب والمراجعة، والأصل الثاني باختلاف لونين يُقال: الخُطباءُ للأتان التي لها خطُّ أسود على متنها (ابن فارس، ٢٠٠٨م، ٢/١٩٨-١٩٩)، ومن الأصل الأول تولد مصطلح الخطاب، فأطلق في التراث الإسلامي على الكلام الذي يُقصد به إفهامٌ من هو أهْلٌ للفهم (الكفوي، ٢٠١١م، ٣٤٩)، وفي العصر الحديث استُعْمِل الخطابُ مصطلحًا مترجمًا لـ (discours) المأخوذ من الأصل اللاتيني (discursus)، وينسب الاستعمال الأول لمصطلح الخطاب إلى (هاريس) الذي عنى به كل ملفوظ تجاوز الجملة في الاستعمال (سعيد يقطين، ١٩٩٧م/١٧)، ويطلق على الملفوظ المنظور إليه من جهة خصائص اشتغاله في التواصل، والمقصود بذلك الممارسة الحيوية لملفوظات متكلم معين في سياق مخصص، ومن هنا يحدّد (بنفست) الخطاب بأنّه كل تلفظ يفترض صدوره عن متكلمٍ وموجّهٍ إلى متلقٍ، ويهدف الأول إلى التأثير في الثاني بطريقة ما (الحيرش، ١٩٩٩م / ١٥٩)، أمّا الاتجاه الوظيفي فاستعمل مصطلح الخطاب للدلالة على مفهوم النسق اللساني الذي يستعمله المتكلم في موقف تواصلٍ محدّد للتعبير عن مقاصده، ويعرف (أحمد المتوكل) الخطاب بأنّه كلُّ إنتاج لغوي يُربط ربطاً تبعيةً بين بنيته الداخلية وظروف إنتاجه المقامية، ويتشكل من مجموعة متسقة من الجمل، أو جملة واحدة، وربما يتحقق بأقل من الجملة مما يحقق قصد المتكلم ويمثل وحدة تواصلية تامة، (المتوكل، ٢٠٠١م/١٦)، وبحسب تلك الطبيعة التي تسم الخطاب الذي يقتضي وجود ذوات متفاعلة، فإنّ مايقوم الخطاب ويؤسسه هو المستوى المعرفي للمتخاطبين، (المخزون المعلوماتي) الذي ينطوي على ثلاثة أنماط من المعارف

١- المعارف العامة للمتخاطبين عن العالم: تتبني على تصورات المتخاطبين عن الخارج أو العالم.

٢- المعارف المقامية: تتبني على العناصر الموجودة في مقامات التخاطب،

٣- المعارف السياقية: تتبني على استرفاد التخاطبات السابقة (المتوكل، ٢٠٠١م / ١٦)

وعلى وفق هذا التحديد العام للخطاب، فإنّ الخطاب يمثل الجانب الاستعمالي التفاعلي من النظام اللغوي، ويحقق المتكلم بوساطته غاياته التواصلية والتأثيرية، ولعلّ المستوى الأدبي للخطاب يمكّن الاستعمال اللساني من إظهار إمكانات اللغة وطاقتها التعبيرية، بما يمثله من التصورات التخيلية التي تعد خلقاً لعوالم ما كانت لتحقق بغير الخطاب الموسم بمستواه الإبداعي الأدبي. إنّ الخطاب الأدبي خطاب يتسم بحيوية الاستعمال اللغوي ومرونة الأنظمة النحوية التي تهَيء للمتكلم اختيار ما يمثل قصوده التأثيرية والتوجيهية في المخاطب، فالخطاب الأدبي فضاء تتسق فيه عوالم مختلفة تصنع التأثيرات المتبادلة، وهو خطاب متجدد تثرى فضاءاته بالتلقي فيغدو خطاباً خصبا للتأويل وإعادة الانتاج



إذ تتعدد الأصوات فيه وتتصارع الذوات المؤولة لمضامينه الثاوية وراء أبنيته، ومن هنا تتعدد تأثيراته المعرفية والنفسية، ويؤسس مرجعية معرفية للذات والمجتمع في آن واحد، فالذات المعبرة عن نفسها تحمل في ثنايا خطابها ثقافة المجموعة وأعراف استعمالها، فضلا عن مجموع التمثلات الوجودية للعالم والتمثلات الثقافية للوجود الجمعي إذك، إن الخطاب الأدبي يُكسب اللغة حياتها واستمرار نموها وتوالد صيغها.

وعلى وفق هذا لا بدّ للتحليل التداولي أن يميّز بين أجناس الخطاب، فلكلّ جنس خطابي مقاصد مولدة تؤثر في بنيته وتتحكم في مسارات تكوينه، وللخطاب قواعد تنظم عناصره ومبادئ لتأليف محاوره وتربط أجزائه، فلا بدّ للتحليل الذي يسعى لتفكيك عناصر الخطاب والوقوف على مقاصده ومضامينه، والتعرف على وظائفه في التحوار والتفاعل، من تحديد أطره الثقافية ومرجعياته المعرفية .

إنّ إنتاج الخطاب يخضع لمنعطف الزمن أو الشروط التاريخية التي اكتفت وجوده، فعلى الرغم مما يبدو من وحدة الخطاب الشعري، غير أنّ هذا التصور لا يستقيم للخطابات الشعرية فضاءات متفاوتة تاريخيا، والعمل الأدبي القديم يخضع لشروط ثقافية مغايرة لشروط إنتاج عمل أدبي في العصر الحديث؛ ذلك بأنّ الأنساق الثقافية اختلفت كثيرا، فالجنس الأدبي للخطاب إذاً ليس موحدًا كما يبدو، وعليه فالخطاب الشعري موضع تتلاقى فيه عوامل الثقافة والأعراف الاجتماعية إنّه سيرورة من المتغيرات المتناقضة أحيانا أو المنسجمة في صناعة الخطاب وتكوين أطره .

١. ٢- الاستعمال التواصلي والاستعمال الأدبي

يميّز اللسانيون في دراسة اللغة بين مستوى النظام ومستوى الاستعمال المتحقق من اللغة، ويجعل الباحثون في التداولية المستوى الاستعمالي مدار تحليلهم الوظيفي، ومنوالهم الذي شغلوا به، من دون عزل هذا المستوى عن أصوله اللسانية التي تمثل اللغة بنظامها المجرد. والاستعمال هو ماتحقق من النظام اللساني، وما أنجز في سياق محدد، وقد تضمن الاستعمال مستويين متميزين بحسب وظيفة كل منهما؛ الأول منهم المستوى التواصلي الطبيعي، والثاني الفني أو الإبداعي.

واللافت للنظر أنّ معايير التمايز بين المستويين التواصلي والفني غير واضحة الملامح ولم تحظ بأطر نظرية تحقق للظاهرة كفاية تفسيرية، على الرغم مما مثله التمييز من جدلية قديمة ظهرت في مدونات النقاد العرب القدماء الذين كرسوا جهودهم لاستكناه الخطاب الشعري، وظهرت عند المفسرين حين توجهوا نحو القرآن الكريم لفهم أعجازه اللساني الذي يميزه عن الخطاب البشري، فظهرت مباحث قيمة تتناول الخصائص التركيبية والدلالية للخطاب القرآني، والخطاب الإبداعي الشعري، بيد أن النحو العربي لم يميز



في تدوين مقرراته النظرية بين مستوى إبداعي وآخر تواصلية، ولعل الشعر قد أخذ المساحة الكبرى في ضبط ظواهر النحو وتشكلات الجملة العربية، وتبعهم البلاغيون في ذلك، ففي نظرية النظم نجد مقايسة بين الإعجاز القرآني وإبداع الشعر وقيمه البلاغية، ولعلَّ انشغال البلاغيين في فهم الجانب الإبداعي في اللغة قد دفعهم للمستوى الفني من المنجز الاستعمالي، ولم نجد تمييزاً بينا بين المستويين التواصلية والإبداعي؛ لأنَّ ذلك لم يكن من أهدافهم أولاً، ولعدم استقرار اللغة التواصلية في المدونات التي خضعت للاستقراء والموازنة والتحليل والتفصيل.

وكذلك هذه الثنائية في الاستعمال لم نجد لها قراراً في الدراسات اللسانية الحديثة، بل ظلت مدار اشتغالات متعددة دون أن ينتهي البحث فيها إلى ما يحسم التجاذبات اللسانية والنقدية؛ وما الثابت منها غير تمييز اتفائي على أنَّ للشعر لغة خاصة تنماز عن لغة الخطاب التواصلية العادية.

فالمستوى التواصلية (العادي) استعمال لغة في التواصل ونقل المعارف، والتخاطب من أجل الإفهام والتفهم، وهذا النمط من الخطاب يتغيى الوضوح واستعمال النظام اللساني المحايد بجوانبه الدلالية والنحوية، فنقل في ظواهر العدول النحوي ويقطُّ التجوز الدلالي، بحسب غايته وطبيعة تداوله، فوظيفته التي تحدّد مسالكه التركيبية والدلالية تبادل المعارف وتغيير الواقع المعلوماتية والتصوري للمخاطب، ولكنَّ ذلك لا يعني انعدام مظاهر العدول التركيبي كالاختزال وتغيير مراتب العناصر النحوية والانتقالات ونحو ذلك، فهذه التقنيات اللسانية لا يخلو منها الخطاب العادي في الحوارات اليومية، ولكن تقل بنسبة كبيرة عن الخطابات الإبداعية، وإن وجدت فلتحقق غايات تواصلية لافنية.

وفي الجانب الدلالي للمستوى العادي نجد المتكلم يتجنب مظاهر التجوز، كالمجاز والكناية والتورية وكثير من الاستعارات، لأنَّ غايته الإبلاغية تحدّد مسارات بناء مضامينه التخاطبية، وإن وجدت بقلة فلغاية تقريب المعنى وإيضاح القصد في ذهن المخاطب، وليس للتأثير الفني وإثارة التخيل في نفس المخاطب.

أما المستوى الفني للاستعمال اللغوي، فيتمايز بخصائص تتأسس على وفق غاياته الإبداعية، تلك الغاية التي تقتضي التحولات التركيبية عن النمط الأصل مما تمثل بالعدول في الموقعية للعناصر اللسانية المكونة، والحذف والاختزال التركيبي والعدول عن المطابقة ونحو ذلك من العدول عن الأنماط الأصول في النظام النحوي، وكذلك العدول الدلالي والانزياحات على مستوى المعنى المتمثل بالاستعمال المجازي واللغة الرمزية المكثفة بالاستعارات والتشبيهات والتوريات والكنائيات، تلك الخصائص للغة الاستعمال الفني تمثل انزياحات عن اللغة المباشرة المعهودة في الخطاب التواصلية الطبيعي، وهو ما



تتمثل فيه تداولية الاستعمال الفني الممثل لقصود ما وراء التواصل الإفهامي أو الإبلأغي (راضي، ٢٠٠٣م/٢٣).
١-٣ فرضية نحو الشعر:

إنَّ ظواهر التركيب في الخطاب الشعري تستمد مبادئ تأليفها من النظام النحوي بلاشكٍ، لكن ثمة إشكالات واجهت تحليل التراكيب الشعرية على وفق النظام النحوي قديماً، تمثلت بالإكراهات التي فرضها الوزن الشعري، وتجسدت بالضرورات والإنزياحات البنيوية (النحوية والصرفية والصوتية)؛ على ما نجد في المدونة النحوية الأولى إذا جعل سيويوه (١٨٠هـ) ب (باب مايجوز للشاعر) (سيويوه، ١٩٧٧م، ١/١٣) تناول فيه مجموعة من الظواهر التركيبية مثلت ما يقتضيه النظام الشعري من ترك واجبات النحو والصرف والصوت كصرف الممنوع من الصرف وتشديد الصوت في الوقف وتخفيفه، وكذلك خصَّص ابن عصفور (٦٦٩هـ) مؤلَّفه (ضرائر الشعر)، إذ نص على طبيعة تشكّل التركيب في الشعر وخضوعه للقوالب الوزنية، فأجازت العرب فيه ما لايجوز في النثر، اضطر الشعراء لذلك أم لم يضطروا (ابن عصفور، ١٩٨٢م/٧)، ويبدو أنّ النحويين قد ميّزوا بين مستويين استعماليين هما (الاختيار أو السعة) و(الاضطرار)، وتابع ابن هشام (٧٦١هـ) هذا التصوّر للخطاب الشعري فقرّر أنّ الاستعمال قد أباح للشعراء الخروج على بعض مقررات النحويين وجوّز لهم ما لايجوز في النثر، وذلك كثير مثل بدل الغلط والنسيان وغير ذلك (ابن هشام، ١٩٩٤م، ٢/٥٩٢)، ولكنّ هذه التجوزات والرخص والضرورات لا تقلت من زمام النظام النحوي، بل حدّدها وأعطتها وأعطتها وجعلت من ظواهر الاستعمال الفني، وليس المستوى التواصلية العام، وحدّدها كثيراً من ظواهر العدول عن الأصول مثل التقديم والتأخير والحذف والزيادة والتكرار والتضمين والإلتفات غير أنّهم لم يقصروها على الشعر بل جعلوها جزءاً من النظام النحوي الذي يمثل كفاءة المتكلم بالعربية، (ابن جني، ٢٠١٠م، ٢/٢٦٢). وبهذا أسس النحويون العرب أنّ النظام النحوي لا يقبل التجزئة لأنه يمثل طبيعة اللغة ووظائفها، ولا يمكن اختزال شبكة من قواعده تبعاً لظاهرة يحكمها الوزن أو طبيعة الاستعمال، فلا يمكن تجزئة أنظمتها وقوانينه بحسب أنماط الاستعمال وأجناس الخطاب، فليس هناك نحو يخص الشعر أو النثر أو الخطب الرسمية، بل هناك ظواهر من منظومة النحو وأنساقه تكثر في هذا الخطاب أو تقل. والدعوة إلى (نحو الشعر) دعوة لا يبررها العلم.

وفي العصر الحديث برزت دعوات لتأسيس نحو الشعر عند المحدثين الغربيين، فقد ميز (جان كوهين) لغة الشعر من لغة التواصل العادي في كتابيه (بناء لغة الشعر، واللغة العالية)، إذ أكّد على



وجود خصائص للغة الشعر لا تتوفر في اللغة غير الشعرية، خصائص على المستوى التركيبي والدلالي، فتمثل رصد الظواهر النحوية الخاصة بالشعر بمجموعة من الانزياحات الحاصلة على مستوى التركيب عن أصول المواضع النحوية مثل التقديم والتأخير في رتب مكونات الجملة الواحدة الذي أسماه ب(القلب)، وقدم أمثلة من التراكيب النعتية التي يتقدم فيها النعت على منعوته، (كوهين، ١٩٨٦م، /١٨٠)، والملاحظ أنّ هذا الانزياح لا يمثل واسماً للخطاب الشعري إلا بكثرة الورد بالقياس للخطاب التواصل العادي، ومن الأمثلة المذكورة الحذف التركيبي أو الاستغناء عن بعض عناصر الجملة، ويمثل الحذف ظاهرة انزياحية مهمة بوفرة حضورها في الخطاب الشعري، والحذف تقنية تركيبية يوظفها المتكلم المبدع ليحقق فيها جوانب إبداعية تتجسد بالتكثيف الدلالي والتلويح للمعنى الضمني، (كوهين، ١٩٨٦م /١٨٢)، وهي الأخرى لا تمثل واسماً لخطاب الشعر إلا بما تضيفه من تكثيف مقصود به خلق فضاءات تأويلية تتناسب مع وظائف الخطاب الشعري، ومن الخصائص النحوية المانحة الإسناد والتحديد والربط، وتناولها بالمقارنة مع لغة النثر التواصل مركزاً على الفرق بين الملاءمة والخروج، وتابع (جان كوهين) على ذلك (صامويل ليفين) الذي خلص إلى أنّ للشعر لغة مرتبة ومنظمة بصورة مختلفة عن لغة التخاطب العادي، ويحتّم تحليل تلك البنية اللغوية للشعر تجاوز حدود الجملة، ويلزم أيضاً وضع قواعد خاصة بالتجوزات، ولتحقيق هذه الأهداف لابدّ من تخطي حدود الأنحاء التقليدية التي بنيت على أسس اللغة العادية، وينبغي الاتّساع في مفاهيم القيود التي حدتها تلك الأنحاء. (راضي، ٢٠٠٣م /٨-٩).

وطرح اللساني التشيكي موكاروفسكي في مقالته (اللغة المعيارية واللغة الشعرية) العلاقة بين لغة الشعر ولغة التواصل العادية، فميز اللغة الشعرية بعدولاتها وخرقها للغة المعيارية التي تتسم بالانضباط والالتزام والاستقرار لتحقق هدفها المنوط بها وهو التوصيل، وأكد على استقلالية اللغة الشعرية على مستوى المعجم والتركيب، مع ما بينهما من علاقة وثيقة وتأثير متبادل، فاللغة المعيارية تشكل الأساس الذي تنعكس العدولات الجمالية عليه، فوجود اللغة الشعرية رهين بأساس اللغة المعيارية (يان موكاروفسكي، ١٩٨٤م /٤٠)، وبدا له أنّ اللغة المعيارية تماهي لغة العلم في تكوين صياغاتها..

وعلى الرغم مما طرحه (يان موكاروفسكي) من تمييز بين اللغة الشعرية واللغة المعيارية على مستوى التركيب غير أنّه ركز في تمييزه على الوظيفة التي تؤديها اللغة الشعرية خاصة، وهي الوظيفة الجمالية التي وسمها ب(الأمامية) (أي التأثير الفني أو الإبداعي) مقابل سمة (الخلفية) التي تخص اللغة المعيارية، وتحقق اللغة الشعرية الحدّ الأعلى من الأمامية في مكان آخر غير كميّة العناصر



الأمامية، وتكمن هذه الوسائل في صفتي تماسك الأمامية ونظاميتها، إذ يتحقق التماسك في إعادة صياغة العناصر الأمامية داخل عمل معين يسير في اتجاه ثابت، ومن ثم فإن عدم آلية المعاني في عمل بعينه يسير بصورة متماسكة بانتخاب معجمي (المزج المتبادل للمعاني المتناقضة للمعجم)، ويحصل التماسك أيضاً بإقامة علاقات دلالية غير مألوفة للكلمات المتعاقبة في الخطاب الشعري، وهذان الاجراءان يفضيان إلى أمامية المعنى في اللغة الشعرية (يان موكاروفسكي، ١٩٨٤م/٤٢)

وممن افترضوا وجود قواعد شعرية تنماز عن قواعد اللغة العادية الألماني (مانفريد بيرفيش)، في مقالة له بعنوان (علم الشعر وعلم اللغة) التي اقترح فيها مبدأ (حاسة التمييز الشعري) ومقابله (حاسة التمييز النحوي)، وجعل بعد ذلك للنحو الشعري هدفين؛ الأول: وصف مقدرتنا على التمييز بين النمط الشعري ونمط الكلام العادي، والثاني: إلحاق نماذج شعرية معينة بأحد الأشكال الشعرية المختلفة (ضم الظواهر المشتركة إلى بعض وتصنيفها إلى فئات منتظمة).

إنّ النظام النحوي الذي اقترحه (بيرفيش) تندرج قواعده في نظامين، يتحدّد مضمون الأول بمجموعة من الملامح اللسانية تحدّد اللغة الشعرية، وتميّزها بوصفها مقابلاً للغة غير شعرية، والثاني تصنيف قيمي أو ترتيب تصاعدي لهذه السمات، وهذا المضمون هو مهمة علم الشعر لا علم اللغة، وهذا التصنيف القيمي الشعري لا يعمل باستقلال عن الأنظمة النحوية العامة للغة، وبذلك يترابط النظامين في مقترح (بيرفيش) الذي ذهب إلى أنّ النظام الشعري يشغل على أسس من الصفات البنيوية تتولد من النحو، وأنّ قواعد النظام الشعري تعمل في إطار الأبنية اللغوية، ولكنها تبقى فوق اللغة ذاتها. (راضي، ٢٠٠٣م / ٤٩٩-٥٠٠)

ويبدو أنّ هذه الفرضية تستمد أسسها من نظرية النحو التوليدي بطبيعة الحال؛ ولذلك نجد من الموظفين مثل عز الدين البوشيخي يرى أنّ القول بوجود قواعد خاصة بالشعر يقتضي وجودها في القدرة التواصلية التي تقابل الاستعمال، وتعد الأصل فيما يصدر عنها في الاستعمال، فجعل الموظفين القدرة التواصلية مؤلفة من أربعة ملكات ممثلة بقوالب أحدها مركزي هو النحوي والثلاثة: المفهومي (المعرفي) والسياقي والإصاتي، وبطبيعة الحال تكون الملكة الشعرية غير مستقلة، وتستمد من الملكة المفهومية (المعرفية) التي تتضمن القدرة اللغوية والتواصلية للمتكلم من جانب وتصورات له للواقع من جانب آخر. (المتوكل، ٢٠٠٥م / ٦٣-٦٤)

بيد أنّ البوشيخي أنكر أنّ تكون الملكة الشعرية قائمة بذاتها في القدرة التواصلية، بدليل أن ليس كل مستعمل للغة يستطيع أن يقول الشعر مثلما يستطيع أن يفهم الجمل الصحيحة وينتجها بحسب قدرته



اللسانية الفطرية، وما يمتاز به الشاعر عن غيره هو امتلاكه ل(طاقة شعرية) تستمد القدرة التواصلية بمكوناتها الفرعية، وهذه الطاقة فردية وليست عامة فطرية، تشابه الطاقات الأخرى التي يتصف بها بعض الناس دون الآخرين، مثل طاقة الرسم والتأليف الموسيقي ونحو ذلك، وتبعاً لذلك دحض الفرضيات الداعية إلى بناء نحو شعري، أو نحو للنص يختلف عن نحو الجملة، تبعاً لانعدام الدليل على وجود ملكة شعرية أو ملكة نصية يمكن أن تتمثل بأنحاء خاصة بها. (ينظر: البوشيخي، ١٩٩٥م، ٤/١) وهذا التمشي النظري لا ينفذ وجود مبادئ خاصة بأنماط الخطاب وأجناسه المختلفة، من الخصائص التي وسمت هذه الأنماط وميزتها عما سواها، وجعلت لها خصوصية في الاستعمال والتلقي، لكن هذه المبادئ لا تنفك عن القواعد الموضوعية للنظام اللساني العام.

ويظهر أن فرضية النحو الشعري التي ظهرت عند بعض اللسانيين الغربيين لاتناسب النحو العربي الذي اختط مساراته بحسب استقراء النماذج اللسانية العربية العالية (القرآن والشعر)، وتفاعل النحو مع علم البلاغة الذي أسس لفهم وتحليل النصوص العالية (القرآن والشعر)، ووجد علم المعاني الذي أدمجت فيه قواعد التشكل البنوي بقواعد الدلالة السياقية، وفرضت اللغة الشعرية على النحويين إيجاد توجيهات وتأويلات ترد فيها الوقائع الشعرية إلى أصول النحو وقواعده العامة، فالتأويل النحوي والتوجيه البلاغي فرضتهما خصائص التجوزات التركيبية والدلالية في لغة الشعر.

وبدا مما سبق أن معظم الفرضيات القائلة بوجود نحو للشعر يمتاز عن نحو اللغة التواصلية قائمة على مبدأ العدول في مستويي التركيب والدلالة، وهو مما أخذ من الأسلوبيات الحديثة والبلاغة القديمة، والثابت أن النظام النحوي يشمل الثابت والمتحول عنه؛ لأن ذلك من ظواهر الاستعمال التواصلية والإبداعية، ومن هنا لا يمكن التسليم لفرضيات نحو الشعر.

١. ٤- وظيفة الخطاب الشعري :

إن التصنيف السالف للاستعمال العادي والأدبي يعتمد على عنصرين أساسيين، الأول يتعلق ببنية اللغة الاستعمالية والثانية بوظائفها، والحديث عن وظيفة الخطاب الشعري هو حديث عن نمط استعماله له خصائص في الإنتاج والتلقي، وتعد الوظيفة التأثيرية أهم الوظائف التي يقصدها الشاعر في خطابه، وتفرض الوظيفة الفنية التأثيرية على الخطاب الشعري أن يمتاز في المستويين الدلالي والتداولي مما يجعل من خطابه أدبياً، وقد جعل المحدثون الوظيفة الشعرية وظيفية مستقلة من وظائف اللغة، (جاكوبسون، ١٩٨٥م، ٨٥)



والمضمون المنضوي تحت أنساق الخطاب الشعري لا يكاد يحاط بتحديد صارم، إذ ينفلت بقوة الرمز وشمولية الرؤيا، ويتمرد على قيود الزمان والمكان، فلا يعود التعامل معه أو تجسيده وصفاً محضاً أو محاكاة مجردة بل يصبح الموضوع وظروفه المحيطة بإنتاجه تجلياً رمزياً مفتوحاً على مضامين دلالية ذاتية، ومجتمعية عامة أنبية وكونية، (العلاق، ٢٠١٣م، ١٥١/١)، وعلى وفق ذلك فإن مادة الخطاب الشعري هي حاصل تفاعل ذات الشاعر بتصوراته للعالم وانفعالاته إزاء الواقع ومتغيراته.

وينماز الخطاب الشعري بخطاب تتجسد فيه ذاتية الاستعمال وأدبية اللغة التي تتحسرفيها ألفاظ الخطاب المباشر إلى خطاب الغائب، والترابط بمنطقية فنية لامنتطقية سببية، وتمثل اللغة في الشعر الوسيلة الإنجازية والغاية المقصودة في الوقت نفسه، لما لها من أهمية في خلق عالم خارجي يجسر العلاقة بين الأديب وجمهوره المخاطب، فاللغة في الشعر تعتمد إلى الأساليب الإفصاحية التي تمثل لإنفعالات الشاعر، وتشدُّ المخاطب وتهيبه للتأثر عاطفياً وتصورياً.

وبهذا تكون للشعر وظيفة تأثيرية لا جدال في أولويتها الخطابية، تقتضي من المتكلم الشاعر أن يوظف استراتيجيات تنتظم خطابه وتجعله ذا فاعلية تأثيرية، وبجهد أقل في التلقي والتفاعل، والاستراتيجيات كما حددها (بنفنست) هي بناءات خطابية موجهة نحو هدف ما ومتأسسة بالضرورة على وعي الخطاب (مقبول، ٢٠١٤م، ١٥/٢).

إنَّ الوظيفة التأثيرية قيمة عامة تدرج تحتها غايات ومقاصد كثيرة، فالتأثير في المتلقي المخصَّص من الجمهور أو العام الذي لا يحدَّد في الخطاب، قد يكون على مستوى التأثير العاطفي واستمالاته نحو قضية ما، والتأثير قد يكون على مستوى الاعتقاد بقضية ما والحجاج لها والدفاع عنها لإقناعه بها، وقد يقصد التأثير بواسطة إبداء وجهة النظر نحو أمر ما.

والتأثير قد يسعى إلى إيجاد عالم خاص أدبي يختلف عن صرامة الواقع، فالخطاب الشعري في بنيته الدلالية مليء بالفضاءات التي تقتضي إثراءها، وتتماز هذه الفضاءات بكونها غير معزولة عن سياقاتها، وبهذا يكون الخطاب الشعري موحدًا وقارًا؛ لأنَّه مدون ويتصف بالنصية، وإنَّ إمكانات تحقيقاته غير محددة وثابته وتختلف باختلاف سياقات قراءاته المتنوعة، وبذلك فإنَّ قراءته من قبل قارئ ما لا تتمكن من استقصاء جميع إمكاناته المتضمنة في ثنايا العمل الأدبي، وعدم التحديد هذا للعمل الأدبي هو من سمات الخطاب الشعري فهو خطاب متجدد في التلقي، فيتعين إثراء الخطاب دلاليًا وتداوليًا مع تعدد قرائه ومتلقيه وهو ما أطلق عليه (صيرورة القراءة). (راضي، ٢٠٠٣م، ٤٣/٤)



لايعني كون الخطاب الشعري خطابا أدبيا أن تكون وظيفته تأثيرية فحسب، فقد ناقشت الدراسات الوظيفية هذه المسألة وانتهت إلى أن الخطاب الأدبي بوصف عام تتعدد وظائفه مع تعدد استعمالاته في أنشطة اجتماعية مختلفة، وأكدت حلقة براغ التي اهتمت بالوظائف اللغوية وبخاصة وظائف اللغة الشعرية على أنه لا يقتصر النشاط الأدبي على وظيفة واحدة فقط، ولا يمنع أن تتعايش وظائف عدة داخل الممارسة اللغوية في سياق ما، وإن سادت وظيفة معينة على الوظائف الأخرى، (يان موكاروفسكي، ١٩٨٤م، ٣٨)، وعليه فإن الخطاب الشعري خطاب ذو وظيفة أساس لا تقارقه وهي وظيفة التأثير في المتلقي بطريقة التخيل الفني، وهي وظيفة نابعة من جنس الخطاب ونمطه الأدبي، وثمة وظائف أخرى تنبثق من قصود مضامينه ومن تحديد ظروف التلقي ونوع المتلقي، مثل الوظيفة الإبلغية (الإعلامية)، والوظيفة الحجاجية، وغير ذلك من وظائف الخطاب الموجه نحو تحقيق أهداف مقصودة ومنبثقة على وفق استراتيجيات خطابية خاصة.

١، ٥- التداولية منهج لتحليل الخطاب الشعري:

تناولت مناهج عديدة الخطاب الشعري بالتحليل، مثل البنيوية البراغية والشكلانية الروسية والبنيوية الوظيفية والدراسات الأسلوبية، وقدمت أطرا تحليلية للتركيب الشعري بمعجمه وأصواته ودلالاته، غير أنها لم تستطع تقديم تصورات وافية عن الوظائف الخطابية لهذا النمط الاستعمالي ولا الإلمام بسياقات إنتاجه ومقامات تلقيه، وهي قد اتجهت نحو كشف ظواهره العدولية (الإنزياحية)؛ لتمييزه عن الاستعمال التواصلية، أو لاستكشاف وظيفته في التخيل والإبداع فيما سمي بالوظيفة الجمالية أو التأثيرية، وتوالت المناهج مثل السميائية التي استمدت موضوعها (دراسة العلامة وعلاقتها ووظائفها) من سيمولوجيا سوسير، وخصّصت بعض اهتماماتها بالخطاب الشعري.

ولعل في نظرية الفضاءات الذهنية (mental spaces theory) لفوكونيني ما يمكن الاستفادة منه في تحليل الخطاب الشعري وبوصفها نظرية تعتمد في تأويل الأنساق اللسانية على عنصري المقام والمخاطب، ويربط فوكونيني بين الابنية اللسانية والعمليات الذهنية التي تمكن من تمثيل تلك الأبنية وتركيبها في الخطاب مثل ظواهر (الإحالة والتطابق النحوي وبعض مواضع الإضمار والحذف...)، وتعد التحليل التركيبي المنعزل عن سياق التلفظ غير قادر على حل اللبس الدلالي والغموض والتحويلات الدلالية في استعمال الوحدات المعجمية، ودعا إلى قراءة الخطابات وتأويل مساراتها في ضوء الفضاءات الذهنية التي تتسق وتتربط على وفق القرائن التركيبية والمقامية والثقافية والاجتماعية، مما يتيح للمخاطب الاهتمام إلى المعنى المقصود والممثل بالأبنية اللسانية.



ويبدو أنَّ البنيات اللسانية ذات الدلالة المجازية (الاستعارة والكناية والتشبيه التمثيلي) والبنيات ذات المعنى الإفصاحي تقترض التوفر على فضائين؛ الأول الفضاء الخارجي أو الواقعي الذي يكون محل الحركة الذهنية، والثاني متولد عن الأول داخل الذهن وهو واقعي أو معتقد أو مفترض انتقل إليه بآليات الذهن، وتلك الفضاءات المتعددة تتوالد وتتربط فيما بينها، غير أنها متأسسة جميعها على وفق الفضاء الأول أو الأساس الذي أطلق عليه فوكوني الفضاء الأب أو المنظور، وهذا التنازل المنتظم للفضاءات يعكس طبيعة المعنى، وانفتاحه على وفق ما تمثله الذهن ونسقه في أبنية نحوية تمكنه من إبلاغ مقاصده وإنجاز غاياته. (الذويبي، ٢٠١٦م / ١٥-١٧)

أمَّا التداولية بمشاغلها المتعددة ومناهجها المنفتحة على العلوم الأخرى فتناولت تحليل الخطاب ودراسة وظائفه، سواء الخطاب التواصلية أو الأدبي، وقد دأب نظار التداولية على تحديد أجناس الخطاب، لأن جنس الخطاب يحدّد وظائفه ويسهم في تأويل أنساقه التركيبية والدلالية، ومن هنا عمدت إلى الوقوف على المقاصد المحركة لأنساق الخطاب الشعري وتحليل وظائفه في ضوء سياق إنتاجه وتلقيه، وتتبع العلاقة بين الوظائف الفنية والتواصلية وتشكلات أبنيته، وكذلك شغلت بتحديد طرفي الخطاب المنتج والمتلقي وأعراف التخاطب وسننه الاجتماعية، ولعل المعنى الحرفي والضمني من أهم ما شغلت به التداولية، وبذلك تعنى التداولية بالخطاب الفني بصورة خاصة وتحيط بظروفه وملابساته، لتقدم تصورات وافية عن الخطاب وطبيعة اشتغاله التواصلية والفني، ولانبالغ إذا قلنا إنَّ التداولية هي المنهج الأكفأ لتحليل الخطاب بمستوياته وأجناسه، لأنها منهج جمعت فيه مناهج متعددة وانصهرت في بوتقته مبادئ اللسانيات الوظيفية والبنوية، فالتداولية على ما وصفها (إريل) خيمة اللسانيات (الخليفة، ٢٠٢٠م / ١٦).

والعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية
ومن أهم محاور التداولية نظرية الفعل الكلامي لأوستن وتطوراتها عند سيرل وآخرين، وتقترض أنَّ اللغة سلوك قصدي محكوم بقواعد، فالتكلم بلسان ما هو إنجاز لأفعال كلامية مثل إنشاء الإثباتات، وتوجيه الأوامر وطرح الأسئلة، والوعود ونحو ذلك، (سيرل، ٢٠١٥م / ٣٨)، وتصبح تلك الأفعال ذات وجود متحقق بفضل القواعد المتحكمة في استعمال العناصر اللسانية، وتتجز الأفعال بتوافق تام مع تلك القواعد.

إنَّ إنتاج شكل جملة أو إصداره بالامتثال لشروط محدّدة هو فعل كلامي، ومن ثم عدّت هذه النظرية الأفعال الكلامية هي الوحدات الأساس في التواصل اللساني، (الأعمال اللغوية- سيرل/ ٣٩)، وعلى الرغم من كون نظرية الفعل الكلامي جزءاً من نظرية الفعل العامة، غير أنَّ ذلك لا يمنع من استثمارها في فهم



وظيفة الاستعمال اللساني، فالفعل الكلامي شكل من أشكال السلوك المحكوم بقواعد محددة، ومن هذا المبدأ تتحدد دراسة النسق الكلامي بانتاج الفعل الكلامي في مقامات محددة (سيرل، ٢٠١٥م/٤٠) وإذا تجاوزنا مرحلة أوستن التي تمثل المرحلة التأسيسية لهذه النظرية فسند سيرل قد عمل على تطوير التصورات الفلسفية للفعل الكلامي، وأهم تلك التطورات تمييزه بين مكونين للفعل لأغراض التحليل:

١- القوة الإنجازية المقصودة بالقول، ويرمز لها ب (ق) (F)

٢- المضمون القضوي الإحالي، ويرمز له ب (ض) (P) أي القضية (proposition)

وبذلك فإن أي جملة هي تمثيل لساني لفعل مقصود، ولا بد من تمثيل تلك القوة في التركيب، ويمثل كذلك للمحتوى القضوي للجملة، وقد يدمجان معا بتمثيل تركيب واحد، فيستدل على مؤشر القوة الإنجازية بقرائن التركيب كالرتبة والموقعية أو الصوت والتنغيم، وقد صنف سيرل الأفعال الكلامية على خمسة أصناف رئيسية على وفق معايير اثني عشر، وتعتمد على ثلاثة أسس:

١- مركز الفعل الإنجازي ٢- اتجاه المطابقة (العلاقة بين إحالة الجملة والعالم الخارجي)

٣- شرط الإخلاص.

وقد صنف سيرل الأفعال الكلامية معتمدا على طبيعة الإنجاز المتحقق بالفعل الكلامي، والعلاقة بين القول والعالم الخارجي، وهو ما أطلق عليه اتجاه المطابقة، فرصد أربعة أنماط من العلاقات، فقد تكون المطابقة من القول إلى الخارج أو العكس، أو المطابقة المزدوجة، أو المطابقة الفارغة. فأصبحت لديه خمسة أصناف من الأفعال الكلامية:

١- التقريريات: أي الأفعال التي يبين فيها المتكلم اعتقاداته تجاه قضية ما، واتجاه المطابقة فيها من

القول إلى العالم الخارجي. العلوم الأساسية

٢- الطلبيات: أفعال يطلب فيها المتكلم من المخاطب إنجاز فعل ما، واتجاه المطابقة يكون من العالم الخارجي إلى القول.

٣- الوعديات: أفعال يلتزم فيها المتكلم بعهد أو وعد أو عمل في المستقبل، وتتجه المطابقة فيها من العالم الخارجي إلى القول.

٤- الإفصاحيات: أفعال يعبر فيها المتكلم عن انفعالاته تجاه العالم الخارجي، وهذه الأفعال تخلو من المطابقة بين القول والعالم الخارجي.



٥- التصريحيات: هي أفعال يريد بها المتكلم إنجاز فعل ما في الواقع الخارجي، واتجاه المطابقة مزدوج بين القول والعالم الخارجي، وهي تتداخل مع التقريريات غير أنها مرتبطة بأعراف استعمالية خاصة أو مؤسساتية.

إنَّ تصنيف الأفعال الكلامية يمثل محاولة لرصد وظائف اللغة في الاستعمال، غير أنَّ هذا التصنيف لا يتسم بالصرامة التجريدية عند سيرل، بل كانت غايته رصد الطبيعة الإنجازية وتحديد سمات الفعل الكلامي، فالأفعال الكلامية يمكن أن تتداخل في الاستعمال، ولاسيما الفعل الخبري الذي جعل له نوعين التقريريات والإعلانيات، ولذلك عرض لنوع آخر أسماه (الإعلانيات التقريرية) وأكد هذا النوع بعده كنيث باخ في أبحاثه التداولية (الخليفة، ٢٠٠٧م، ١٣٢)، ومن هنا عاد سيرل إلى مراجعة عيار المطابقة بين القول والخارج، فصرح أنَّه استعمله بصورة غير دقيقة في تحليل المقولات الإخبارية والطلبية والإرشادية والإلتزامية، ومن دون تجريب لها على شريحة واسعة من الخطابات المنجزة (سيرل، ٢٠٠٩م، ٢١٦).

ولعلَّ الأفعال الخبرية التي توزعت عند سيرل على صنفين التقريريات والإعلانيات نموذجٌ لذلك التداخل، فمن اللازم فيها مطابقة الأقوال لواقع مستقل في الخارج، ولا تكون حالة الأشياء في الخارج سبباً في تحقق الحكم التقريري، وهذا ما نجده في بعض التقريريات وقسم من الإعلانيات، ونجد بعض الإعلانيات يتحقق إنجازها بسبب حدوث مضامينها القضيوية، فتكون هي تمثيل لواقعة خارجية، مما يجعل هذا المبدأ غير متسق لجميع الحالات الإعلانية.

وهذا التداخل أو التفاوت المنهجي بين سيرل وسابقه أوستن أو سيرل ومعاصريه مثل كنيث باخ، ليس محاولة جديدة فقد شهد التراث الإسلامي الفلسفي والنحوي والبلاغي اختلافاً واضحاً في تصنيف الوظائف الكلامية؛ إلى ثلاثة أوسع أصناف أو ستة عشر، وجميعها تعود إلى ثنائية الخبر والإنشاء التي تعتمد على عيار العلاقة بين القول وما يمثله في الخارج، فالإنشاء ما اقترن مضمونه الخارجي بالقول، أما الخبر فما أحال على نسبة خارجية تتصف بالصدق أو الكذب (ابن سينا، ٩٨٣م، ١٠٠/١، والسيوطي، ٢٠٠٦م، ٤٧/١-٤٨).

١.٦- الخبر في التراث النحوي والبلاغي

استعمل النحويون الأوائل مصطلح الواجب وغير الواجب، ويعنون بالواجب ما تحقق معناه في الخارج، وغير الواجب مالم يتحقق معناه في الخارج قبل التلفظ به ويشمل النفي والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والترجي والتمني والتشبيه (سيبويه، ٩٧٧م، ١٤٥/١)، وهو تقسيم أولي للكلام بحسب السمة



الإحالية أو العلاقة بين القول والخارج، وقد هيأ هذا التصنيف لتقسيم الكلام فيما بعد إلى خبر وإنشاء، التصنيف الذي استقر في المصنفات النحوية والبلاغية المتأخرة، فالوقوع وعدمه تصنيف محايث وليس مطابقاً لتصنيف الخبر والإنشاء، فنجد مسائراً لتصنيف (الخبر والإنشاء) في المصنفات الأولى مثل المقتضب للمبرد الذي صنف الكلام إلى خبر وهو ما يتصف بالتصديق والتكذيب وخلافه الإنشاء (المبرد، ٢٠١٠م، ١/٨٩)

ويشير ابن هشام إلى تقسيم الكلام إلى صنفين خبر وإنشاء، وضابط هذا التصنيف، هو أن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا يحتمل، فما احتمل التصديق والتكذيب فهو الخبر نحو (زيد قائم) وإما أن لا يحتملها فهو الإنشاء بنوعيه الطلبي وغير الطلبي نحو (قم) و(هل جاءك زيد؟) وهذا الصنف الإنشائي اختص بإيجاد لفظه لمعناه (ابن هشام، ١٩٨٩م، ٣١/١) و(أبو حيان، ١٩٨٨م، ٣٣/١) ويبدو أن الصدق والكذب ليس عياراً أساسياً لدى المتأخرين فابن الحاجب ينص على أن الخبر يتمثل في كل جملة عن متعلق علم تحقيقاً أو تقديراً، والإنشاء كل جملة عن نفس المعنى من دون اعتبار تعلق العلم به، فإذا قصدت التعبير عما تعلق به علمك من إرادة طلب الماء من زيد قلت (طلبت الماء من زيد) فيكون خبراً، وإن قصدت التعبير عن نفس الطلب من دون التفات إلى تعلق العلم به قلت (اسقني) فيكون إنشاءً طلبياً، وكذلك الحال في جميع معاني الإنشاء كالنداء والتمني والتخصيص والاستفهام، وأما وسم الخبر بالصدق أو الكذب فغير مستقيم؛ لأنه فرع عقليته فلا يصلح معرفاً له (ابن الحاجب، ١٩٨٥م، ٤/٨٠)

ومن هنا يرى الرضي الاسترادي أن المتلفظ بجملة (زيد أفضل من عمرو) لا يصح تكذيب تفضيله لزيد، بل التكذيب يتعلق بحقيقة أفضلية زيد، ونحو (زيد قائم) خبر، ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث الإخبار نفسه الذي هو فعل المخبر لأنه أوجه بالتلفظ به، بل التصديق والتكذيب من حيث المخبر به، وهو ثبوت القيام لزيد (الرضي، ١٩٧٨م، ٣١١/٢)، وحاصل كلام الرضي أن الإخبار هو إنجاز لفعل كلامي لا يتسم بالتصديق والتكذيب، فالإخبار والتصريح والتأكيد والإعلان ونحوها من أشكال الخبر هي إنجازات كلامية بوساطة التلفظ بها، والجزء الذي يقبل التصديق والتكذيب هو القضية المخبر عنها مثل ثبوت أفضلية زيد في الخارج ونحو ذلك. (الخليفة، ٢٠٠٧م، ٣٢٠/٣٢١)

والبلاغيون لهم تقسيمات للأصناف الكلامية قامت على ثنائية الخبر والإنشاء أو الخبر والطلب أو الخبر والإنشاء والطلب (السبكي، ٢٠٠٣م، ١٧٢)، واقتصر السكاكي على ثنائية الخبر والطلب، ورفض حدّهما بوصفهما من البديهيّات التي لا تحتاج إلى تعريف، ولكنّه يوضح المقصود بالقسم الخبري، فهو



يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو ما يطلق عليه الإسناد الخبري، فقولنا (شيء ثابت) و(شيء ليس ثابتاً) فالأول حكمنا بالثبوت للشيء والثاني حكمنا فيه بعدم الثبوت للشيء، وأما الطلب فكل متكلم يتمنى ويستفهم وينهى ويأمر وينادي ويكون ذلك في موضع نفسه عن علم سابق بنفس الطلب (السكاكي، ١٩٨٧م، ١٦٥)، وبهذا ينماز الطلب عن الخبر بخلوه من قصد الحكم، فضلاً عن انعدام وجوده قبل التكلم، واقتران وجوده بالتكلم به، ولعل في عبارة السكاكي ما يؤكد أمرين الأول هو الوجود الأول للمعنى وهو معنى تصوري والثاني القصد المائز بين الخبر والطلب، وبذلك هو لايعول على علاقات التركيب بصورة كلية، فالتحولات الطارئة على النمط الخبري والطلبية تقلل التعويل على الشكل التركيبي بصورة مطلقة، وعند القزويني الخبر ما تطابق نسبته الخارج أو لاتطابقه (القزويني، ٢٠٠٤م/١٠) وأضاف الرازي مفهوماً دلالياً لتعريف الخبر، فهو عنده نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات، وبأنه ما يحتمل التصديق والتكذيب المحدودين بالصدق والكذب (الرازي، ١٩٨٦م، ٧٣)

وعلى الرغم من تمييز البلاغيين بين صنفين كلاميين الخبر والإنشاء فإن تعريفاتهما لهما توجي بأن الخبر نوع من إنشاء المعنى على ما يرى بعض المحدثين، فالإنشاء إيجاد المعنى بلفظ يقارنه في الوجود، وأما الخبر فإيقاع الحكم بلفظ يقارنه (الدسوقي، ٢٠٠٧م، ١٦٤) ومن هذا التحديد للصنفين يرى أنّ الإنشاء أعم إذ يتعين بإيجاد المعنى بتلفظ ما سواء أكان المعنى إخبارياً أو طلبياً (المبخوت، ٢٠٠٨م/١٤٢)، والإنشاء أصبح عنده مرادفاً للفعل الكلامي. وهو إلغاء للتصنيف الذي دأب عليه النحويون والبلاغيون، وأمضوا وطرا واسعا من تحليلاتهم القيمة التي رصدت الأنواع وحددت سمات كلٍ منها، في الصيغ التركيبية والتصورات الذهنية الحاصلة والقصد المولد للأنساق النحوية في الخطاب.

ومن المهم الالتفات إلى بعض آراء الأصوليين التي تقصاها هشام الخليفة في هذا الصدد، فيرى بعض الأصوليين أن ما يميز الخبر عن الإنشاء هو المغزى الكلامي أو ما عرف عند التداوليين بالقوة الإنجازية (Illocutionary force)، وهو من أهم الملامح التي تميز الأنماط الإنجازية، واستعمل الأصوليون المحدثون (دواعي الاستعمال)، فإن قال متكلم (بعتك الدار) في مقام الإخبار فالداعي الدافع لتلك المقولة هو قصد الحكاية أو الإنباء أو الإبلاغ أو الإخبار عن وقوع البيع منه في الخارج، وأما إذا نطق المتكلم بها في مقام الإنشاء فإن الداعي المولد للجملة هو قصد إيقاع البيع وإنجازه أو إيجاده في الخارج (الخراساني، ١٤٠٩هـ، ٢٥٤/٢)، وهكذا يتبدى من رأي الأصوليين أن المحتوى القضوي أو المحتوى



الدلالي للجمليتين واحد في مستويي الإخبار والإنشاء، والعامل المميز بين المستويين هو داعي الاستعمال (القصد المولد لهما)، وهو ما عرف في التداوليات المعاصرة من تمييز بين مستويي المعنى (sense) والمغزى (force) (الخليفة، ٢٠٠٧م / ٣٣٨)

وهكذا يتبين لنا من التصورات النحوية والبلاغية والأصولية ثلاثة معايير لتوصيف مفهوم الفعل الخبري المتشكل بجملة خبرية وهي معايير وظيفية ترتكز على التركيب والدلالة والتداول على النحو الآتي:

١- العلاقة بين القول والخارج، عيار الصدق والكذب، أو مطابقة القول لخارجه وعدمها، وهو مفهوم دلالي يقوم على طبيعة الإحالة للوحدات اللغوية. وإن كان هذا المعيار ذا أصول منطقية وظفها التراث الإسلامي من المنطق.

٢- الإسناد التركيبي، أو نسبة معلوم إلى معلوم، وتكوين علاقة دلالية بين طرفين، وإيجاد نسبة تامة ذهنية وتركيبية تكشف عن النسب الخارجية وعلاقات الأشياء، وهو مفهوم نحوي وضعه النحاة للجملة الخبرية وتكوين المركبات التامة. فالإسناد النحوي شبكة العلاقات النحوية المكونة للجملة التامة الفائدة،

٣- المغزى الكلامي أو القوة الإنجازية المتحصلة من التلفظ بالفعل الخبري، وهو مفهوم تداولي خالص، أثبته النحاة والبلاغيون والأصوليون، وشاع في الأدبيات التداولية الحديثة.

وبذلك يتبين لنا أن الفعل الكلامي الخبري يتميز بالإعلامية التخاطبية، فالإخبار فعل يريد المتكلم به إبلاغ معلومات معينة لمخاطبه تمثله العلاقة التركيبية الإسنادية المؤسسة للفائدة الإعلامية، وهي نسبة نحوية تحكي عن وجود خارجي وتقيم تصورا لدى المخاطب، وتتحصل الفائدة فيما يتكون من نسبة تصديقية، فالإخبار قصد لإفادة المخاطب علما مستقرا في اعتقاد المتكلم، وتمثيل لواقع خارجي، وينجز الفعل الخبري قوة أساس هي إعلام المخاطب بفحوى الخطاب، وتقرير المحتوى القضوي، ويشمل من التصنيفات الحديثة التقريريات والإعلانات، وهو فعل يرد بأنماط متعددة، فتفاوت إنجازته بين التأكيد والتضعيف والنفي والتعديل والتوجيه،

تقسيمات الخبر في التراث

١- الخبر الابتدائي: أي الخبر الذي يكون غير مؤكّد، لأن المتلقي يكون خالي الذهن من حكم الخبر، ولا يقتضي مقام التواصل التأكيد.

٢- الخبر الطلبي: أي الخبر الذي يكون مؤكّداً بمؤكّد واحد؛ لأنّ المتلقي متردّد في تلقّي الحكم، فيقتضي ذلك من المتكلم أن يقوي الخبر بمؤكّد واحد.



٣-الخبر الإنكاري: أي الخبرالذي ينكر المتلقي حكمه،ولذلك يحتاج المتكلم إلى تقوية خبره بأكثر من مؤكد،وللخبر مؤكدات كثيرة تقوي إنجازيته،مثل إنَّ وأنَّ ولامَّ الابتداءوأماً وقد والسين والقسم ونوني التوكيد ولن والحروف الزائدة وحروف التنبيه، (مطلوب،١٩٨٣م،١/٤٧٩)

وجعل البلاغيون للخبرمقصدتين،هما فائدة الخبر: أي إجزاء الخبر لإفادة المخاطب حكما تضمنته الجملة الخبرية،وهو أصل الاستعمال الخبري في النظام اللساني العربي،والثاني:لازم الفائدة، عندما لايقدم الخبر معلومة جديدة،بل يقصد أن المخاطب عالم بالحكم.(مطلوب،١٩٨٣م،١/٤٨٠)

سنتناول الأفعال الكلامية الخبرية الواردة في خطاب السيد الحميري الشعري،على وفق طبيعة إنجازيته،فنأخذ الفعل الخبري بإنجازيته الأولية ثم الإنجازية المعدلة بالتضعيف أو التقوية:

٢-١-الفعل الخبري الأولي

يتشكل الفعل الكلامي الخبري كسائر الأفعال الكلامية على وفق علاقة تركيبية قوامها الإسناد الذي يكون المحتوى الدلالي لكل الأفعال الكلامية خبرية منها والإنشائية،ومن هنا قرّر النحويون اندراج الإسناد في غالب الأفعال الكلامية،فالإسناد أعظم من الخبر؛لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام،فالإسناد يكون النسبة التي تنطوي عليها الأفعال الخبرية والطلبية والإنشائية(الرضي،١٩٧٨م،١/٣٢)،والإسناد هو العلاقة النحوية المجردة التي ينعقد بها المعنى النحوي الأول في المستوى الأعم(ميلاد،٢٠٠١م/٥٤)،وبها تسند معلومة ما إلى موضوع محدد،فهي المعنى بوصفها بنية نحوية منجزة وانعكاساً مجسماً لانعقاد المعنى بمقتضى التركيب(ميلاد،٢٠٠١م/٥٤)،والإسناد يتشكل بالمبتدأ والخبر أو بالفعل والفاعل،والفرق بين الإسناد الفعلي والاسمي يتمثل في المسند الفعلي والمسند الاسمي،فالقيمة الدلالية الإخبارية الممثلة بالإسناد الفعلي وإن بدت مماثلة لقيمة العلاقة في الإسناد الاسمي إلا أنها تمتاز بدلالات يختص بها الفعل دون الاسم على مستوى الإنجاز خاصة،منها ما يتصل بمظهر وقوع الحدث(الفعل) في الزمان وهو ما عبر عنه سيويه بالانقطاع وعدم الانقطاع(سيويه،١٩٧٧م،١/١٢-١٣)ومنها ما يتعلّق باعتقاد المتكلم من حيث الشكّ أو الرجحان أو اليقين،من هنا اعتنى النحويون ببيان العلاقة الرابطة بين المتساندين في الخبر الابتدائي،لتبيين العلاقة الإنجازية الرابطة بين المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل،وقد تبدّت من أنظارهم أنها قيمة خبرية إثباتية بسيطة لاتجاوز القيمة الإسنادية إلا بكونها إنجازاً لها وذلك لتجردها من المؤشّرات الإنجازية المنضافة التي تمثّل أمارات ومؤشّرات لتقوية الإنجاز أو تضعيفه وتعديله(ميلاد،٢٠٠١م،٦٥)



ومن أمثلة الخبر الابتدائي في خطاب السيد الحميري، قوله في مدح الإمام علي (عليه السلام):

محمد خير بني غالب وبعده ابن أبي طالب
هذا نبي ووصي له ويعزل العالم في جانب
حدثه في مجلس واحد ألف حديث معجب وعاجب
كل حديث من أحاديثه يفتح ألفا عدة الحاسب
فتلك وقت ألف له فيها جماع المحكم الصائب (الحميري، د.ت، ١٢٨/)

الفعل الكلامي تمثّل بالجمل الاسمية (محمد خير بني غالب/ وبعده ابن أبي طالب/ هذا نبي/ كل حديث يفتح الفا/ تلك وقت/ فيها جماع المحكم الصائب) والجمل الفعلية (يعزل العالم في جانب/ حدثه في مجلس واحد ألف حديث)، وتبدو الإنجازية المتحققة بالمدح وتجسّد ذلك بإثبات الصفات الحميدة (الأفضلية، النبوة والوصاية، والعلم وتكاثره) وقد أثبت صفة الأفضل للنبي ثم للإمام علي، والنبوة لمحمد، والوصاية لعلي، والعلم المتكوثر لعلي، وتلك الأفعال قد مثّلت سلسلة مترابطة في الخطاب لتتجز الفعل الكلامي الأكبر في المقطوعة الشعرية التي كوّنت خطاباً تأثيرياً يبغى تنجيز التأثير في المتلقي في إثبات اعتقاد المتكلم ونقله للآخر المقصود بالخطاب.

إنّ الخبر الابتدائي ينطوي على إنجازية الإثبات، أي إثبات دعوى تأثيرية، هنا ينجز فعل قضوي مع إحالة إلى شخص محدد معروف لكل من المتخاطبين، وبذلك لايسأل عن الفعل الخبري بناء على أنّه صادق أو كاذب، والأهم في ذلك أنّ الإثبات في فعل إنجازي شأنه في ذلك شأن الأوامر والوعود إذ يقوم المتكلم بدعوى تحدّ يلزم المخاطب بقبولها، ويكمن فعل الإثبات في أداء دعوى تأثيرية من جزأين، بأنّ السامع يعتقد شيئاً ما ويعتقد فضلاً عن ذلك أنّ المتكلم يعتقد الشيء عينه، وهذا يترسخ في معنى الوحدة الإنجازية الإثباتية بوصفها نمطاً إنجازياً من طبقتين، الأولى إقناع المخاطب بفحوى الدعوى والثانية إبلاغ المخاطب باقتناع المتكلم وبقينه من دعواه. (مولر، ٢٠١٤م / ٢٧٨-٢٧٩)، وتمثّل هذا في المسلمات التي كوّنت المعرفة المشتركة بين المتخاطبين (أفضلية النبي، وحديثه لأمر المؤمنين الذي نص على تعليمه ألف باب من العلم على نحو التكتيلا الحصر)، تلك الأفعال التي أسست لانتقال الحميري لإثبات دعواه في أفضلية علي عليه السلام بعد النبي على سائر البشر، وتلك الأفعال التالية تبتغي إثبات اعتقاد الموافق وتغيير اعتقاد المخالف.

ومن الضروري أن نلاحظ ترابط الأفعال الكلامية التي انسجمت في النوع واتّسقت في التسلسل، وقد كوّنت نسيجاً متلاحماً لتقدّم الخطاب الشعري على أنّه فعل كلامي كبير من أفعال الخطاب الأدبي، يقصد



نقل اعتقاد المتكلم في أفضلية عليّ بعد النبي والاحتجاج له بالأفضلية في مستوى من أهمّ مستويات المفاضلة وهو العلم؛ ومن هنا يرى (فان دايك) أنّ متواليّة الأفعال في الخطاب تؤوّل بوصفها فعلا واحدا إن اتّقت على غرض أو غاية واحدة كلية، ولا يمكن تصور متواليّة من الأفعال الكلامية لتؤدي تلك الوظيفة الموحدة التخاطبية، وتتقتضي تلك المتواليّة التخطيط والقصد والهدف الموحد لتحقيق المتواليّة وظيفتها التأتيرية في المتلقي، وعلى وفق ذلك لا يمكن تفسير الأفعال الكلامية الخبرية في هذا الخطاب الأدبي على وفق منطق حساب المحمولات؛ لأنّ هذا التمشي لا يمكن له تبين تأثيرية الفعل الخبري ولا تمييز قوة الإنجاز فيه، مع الأخذ بإمكان وصفها عن طريق البنية المنطقية للقضية النحوية بإجراء تعديلات أو تأويلات تناسب الأحوال المماثلة؛ ولذلك لافائدة من النظر إلى الأفعال الكلامية الخبرية وغيرها بمعزل عن سياقات انتاجها ومحيط تلقيها وأعراف استعمالها، وبخاصة السياق الذي يحضر فيه المخاطب، أي المخاطب الذي يهدف الشاعر إلى إحداث تأثير ما فيه وفقاً لمقاصد الشاعر واعتقاداته. (فان دايك، ٢٠٠٠م / ٢٤٠-٢٤٩)

٢.٢- الفعل الكلامي الخبري المؤكّد

جعل النحويون والبلاغيون النمط الثاني للخبر الطلبي، وهو الخبر المؤكّد بمؤكّد واحد بحسب طبيعة المخاطب المتردّد أو الشاك في تقبل الحكم الخبري، مما يحتم تقوية القوة الإنجازية للخبر بطريقة من طرائق التوكيد النحوية، ويدخل ذلك في مجال تعديل القوة الإنجازية على مستوى التقوية الذي يقابله تعديل على مستوى التضعيف، وتتبنى هذه الاستراتيجية التداولية على وفق دواعٍ تخاطبية تتعلق بطبيعة الخبر ومضمونه ومقاصد الخطاب، وكذلك بالعلاقة بين المتخاطبين وسياق التلقي، لذلك أثبت السكاكي ذلك فنصّ على أنّ المتكلم يلجأ إلى تقوية خبره بإحدى وسائل التوكيد، إذا كان المتلقي متحيراً في قبول النسبة الخبرية، فهو منها (بين بين)؛ ليزيل حيرة المخاطب، فيدخل على الجملة الخبرية اللام أو (إنّ) نحو (لزيد عارف) و(إنّ زيدا عارف) (السكاكي، ١٩٨٧م / ٢٥٨) وتعدّ تلك الطرائق التوكيدية في المستوى التداولي فقط؛ ذلك بأنها لاتضيف للمحتوى القضوي شيئاً بل يبقى المحتوى القضوي الأساس دون إضافة إليه أو نقص منه، ووظيفة تلك الوسائل هي تعديل القوة الإنجازية في الفعل الخبري باتجاه التقوية ورفع درجة التقريرية الخبرية، وتلك التوكيدات التي تلحق الفعل الخبري تدل على تخطيط المتكلم لبناء خطابه، وتكشف عن مستوى اعتقاده بالمحتوى الخبري، فضلا عن تقدير المتكلم لمستوى اعتقاد المخاطب الذي يتطلب تقوية الخبر الملقى ورفع درجة إنجازيته في التلقي والإنجاز، لأنّ المتكلم هدفه تغيير اعتقاد المخاطب وتوجيه اعتقاداته نحو ما يطرحة الخطاب .



ويحصل التوكيد بمجموعة من الألفاظ التي رصدها النحويون تفيد التحقيق والتوكيد، أو بإجراءات عدولية في نمط ترتيب عناصر الجملة نحو التقديم والتأخير والتكرار والإلتفات والمخالفة والإعراب التداولي ونحو ذلك، ومن المهم أن نبين أن تلك التوكيدات هي إجراءات تخاطبية تفرضها مقامات التواصل ومضامين الخطاب، والتوكيد بأنماطه المتنوعة لا يعد فعلا كلاميا مستقلا بل وسائط إنجازية مخصصة للأفعال الرئيسية في الخطاب .

قال الحميري في ذم المجالس التي لا يذكر فيها أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله):

إِنِّي لَأَكْرَهُ أَنْ أُطِيلَ بِمَجْلِسٍ لَأَذْكَرَ فِيهِ لِفَضْلِ آلِ مُحَمَّدٍ

لَأَذْكَرَ فِيهِ لِأَحْمَدَ وَوَصِيَّهِ وَبِنَبِيهِ ذَلِكَ مَجْلِسٌ نَطَفْتُ رَدِي

إِنَّ الَّذِي يَنْسَاهُمْ فِي مَجْلِسٍ حَتَّى يَفَارِقَهُ لَغَيْرِ مَسَدِّ (الحميري، د.ت/ ١٧٧-١٧٨)

وردت مجموعة الأفعال الكلامية الخبرية مؤكدة بمؤكّدات مختلفة اجتمعت، لتقوية الإنجاز التقريري الممثل بالفعل الكلامي الأول المعبر عن كرهه لمجلس يخلو من ذكر آل محمد (عليهم السلام)، وقد أكّده ب(إنّ) المشبهة بالفعل المتصدّرة للفعل الكلامي والمؤشّرة للتقوية، والثاني الفعل الممثل بلا النافية للجنس واسمها النكرة اللذين يفيدان التوكيد بما يحملان من تعميم وشمول، والبيت الثاني أكّده بالتكرار الذي يعد تقوية وتعزيزا لتقريره الخطابى الأول (كره المجالس الخالية من ذكر آل النبي) ويعود ليعرّز خطابه لأدبي بفعل يكشف عن اعتقاده بآل النبي ويعرّز إنجازيته التقريرية ب(إنّ المشبهة بالفعل) وباللام المزحلقة.

ومن المهم استحضار السياق التخاطبي فينقل محقق الديوان أنّ الخطاب كان موجه لمجموعة فيهم أبو الذي أفصح عن اعتقاده وبين ذمه لتلك المجالس، والملاحظ أنّ المتلقي ليس منكرا على الرغم من توكيد فعله الخطابى الأخير ب(إنّ) و(اللام)، ويبدو أنّ توكيد الفعل بأكثر من مؤكّد واحد ليس دائما للمنكر، فلا أحد من المسلمين ينكر فضل ذكر آل محمد في المجالس، ولعل توظيف التوكيد في أجزاء الخبر هو لتوجيه المخاطبين نحو ما يكفه الحميري من اعتقاد في آل محمد، والمكان هو مجلس علمي يضم التصورات والاعتقادات المتباينة، مما يقتضي توكيد خطابه وتعزيز تقريرته بمؤكّد أو أكثر، ويبدو أنّ الفعل التقريرى يشوبه الإفصاح عن ذمّ الحميري لكلّ مجلس لا يذكر فيه آل النبي، وهو خبر جزؤه الإنشاء، وذلك من خصائص الخطاب الأدبي فلا نكاد نجد فعلا تقريريا يخلو من تلويح بمعنى ثانوي عمرو بن العلاء وبينهم السيد الحميري، فتكلموا في الزرع والنخل ساعة فنهض منهم الحميري وأنشد خطابه يستدل عليه بالاعتماد على القصد المولد للخطاب وسيقا التلقي، وطبيعة الحمولة الدلالية



للمضامين الخطابية. ومن هنا قرر بعض التداوليين ومنهم سيرل أنه من غير الممكن التعبير عن مضمون قضوي محدد بدون وجود مكونات أخرى ليست منطوقة تؤدي دورا في تحديد شروط الإشباع و تفهم من السياق التخاطبي (ريكناتي، ٢٠١٨م/١٥٠)

ويظهر من الأفعال الكلامية المؤكدة ب(إن) مال هذه الأداة من شحنة دالة على تحقق إثبات الوجود وتوكيده، مع حضور المتكلم فاعل الإثبات ومقرر مضمونه، فهي بقوة فعل المتكلم الذي ينشئ عمل التوكيد والتحقيق (ميلاد، ٢٠٠١م/٩٨-٩٩)، وعلى وفق ذلك تبين لنا تأزر الأفعال المؤكدة في الخطاب لتنتج فعلا خطابيا أكبر يهيمن على الخطاب بتمامه، وهو التعبير عن اعتقاد الحميري بفضل آل محمد وضرورة إعمار المجالس بذكرهم، وبذلك ينطلق الخطاب عن خلفيات معرفية وعقدية وجّهت مسارات الخطاب ومحاوره تبعا لمقاصده وغاياته التي اقتضت تركيبه على وفق مسالك التوكيد والتقوية لمقرراته التوجيهية.

٢. ٣- الفعل الخبري المنفي:

يدخل النفي بأدواته المتنوعة على الجمل ليسلب النسبة الإسنادية بين عناصرها الرئيسة، فالنفي يقابل الإثبات في نظام الجمل الخبرية، وهو متغير يطرأ على الجمل المثبتة ليغير اعتقاد قبلي في صدق القضية وثبوت المفهوم في التركيب الإسنادي، وتقتضض هذه العلاقة الاقتضائية أن يكون الفعل الخبري المنفي متعدد الأصوات بحسب (ديكرو) على الرغم من وحدة المتكلم وهو ما يرجح القول بأن النفي هو معبر عن تعارض الاعتقادات ووجهات النظر بين المتخاطبين، (المبخوت، ٢٠٠٩م / ١١-١٢)

وتتأسس بنية النفي في الفعل الخبري (الجملة الاسمية والفعلية) في معظم تشكيلاته التركيبية من أداة واسمة للنفي وجملة منفية، وهذه الأداة تنصدر التركيب، مما يجعل النفي يتأسر مع التراكيب المصدرة بواسم يؤشر للقوة الإنجازية وهذا ما دعا بعض التداوليين لعد النفي إنجاز خاص، وإنشاء لفعل كلامي يقابل الإثبات في الفعل الخبري (ميلاد، ٢٠٠١م/٨٣)،

لقد حملت خصائص النفي وشروطه على خصائص الفعل الخبري بعامه، ولا سيما الإثبات وشروطه، مما عد فيه المحتوى القضوي هو مضمون الكلام الذي سبق إثباته تصريحاً أو افتراضاً، والشرطان اللذان ينبغي تحققهما في بنية النفي:

الأول: معارضة المتكلم النافي لموقف المخاطب المثبت لكلامه.



الثاني: عدم تمثيل الكلام المنفي لمضمون يكشف عن حالة الأشياء في الوجود الخارجي، وبذلك يكون شرط الصدق إعلان المتكلم لمخالفته لاعتقاد المخاطب، وأن شرط ذلك سلب النسبة بين عناصر الجملة أي النسبة القارة في اعتقاد المخاطب. (المبخوت، ٢٠٠٩ م / ١٢)

ومن المهم أن تلتفت إلى ما قرره المخزومي في تداولية النفي، فقد قرّر أن النفي نمط خبري تحدد مساراته سياقات التخاطب، إذ يلجأ المتكلم إلى نقض أو إنكار ما ثبت لدى المخاطب ويوظف النفي لدفع ما قرّر في اعتقاد المخاطب، وعليه يبني المتكلم خطابه المنفي على وفق ما يقدره من موقف المخاطب وتصورات (المخزومي، ١٩٨٦ م / ٢٤٦)

من أمثلة الأخبار المنفية في خطاب السيد الحميري، قوله في قصيدة يعدد فيها مناقب أمير المؤمنين عليه السلام (الحميري، د.ت / ١٢٠-١٢١)

خلوت بها فلم ألم بسوء ولم يك بيننا غير العتاب
إذا ما المرء شاب له قذال وعلله المواشط بالخضاب
فقد ولت بشاشته وأودى فقم يا صاح نبك على الشباب
فليس بعائد ما فات منه إلى أحدٍ إلى يوم المآب
أدين بأن ذاك كذاك حقاً وما أنا بالنشور بذي ارتياب

النفي الأول يرد في مفتتح خطابه الذي يبدأ بذكر الشباب ولقائه المرأة لكنه يدفع ما يمكن أن يتبادر إلى ذهن المخاطب، فيدفع الشبهة عن نفسه (فلم ألم منها بسوء)، ويستدرك الفعل الخبري المنفي، بفعل آخر مؤكد بطريقة القصر (النفي والاستثناء المفرغ - ولم يك بيننا غير العتاب) ليعزز الفعل الأول، ويبدو أنّ المقام الذي هو مقام ذكر فضائل أمير المؤمنين اقتضى منه تقديم صفات العفة والترفع عن السوء، وذلك يلزم المخاطب بتصديق ما يرضيه في خطابه التالي، وبذلك الاستراتيجية الخطابية يبلغ الشاعر بخطابه الأدبي أقصى غاياته ويحقق أعلى مقاصده.

يسلط الشاعر أداة النفي (لم) على الحدث، وللأداة (لم) تأثير في نفي الحدث في الزمن المنقضي نفيًا مؤكدًا بحسب ما رصد النحويون لها من سمات تأثيرية، وتلك الأداة بحمولتها الدلالية توظف بحسب السياق التخاطبي، مما يجعل تأويل إنجازيتها في نفي الحدث نفيًا قاطعًا، يدفع كل أنواع التبادر المحتملة سياقيا. وعلى الرغم من أن هذا النفي هو هامشي في محور الخطاب الشعري الذي تأسس وانبنى على محور مدح أمير المؤمنين، غير أنّ هذا الفعل التمهيدي يؤدي إلى إنجاز غايات الخطاب ويسهم بفاعلية



في تحقيق التأثير في المتلقي وتهيئته لتقبل ما سيلقي عليه، مما يسهم في انسجام الخطاب واتساق أفعاله الكلامية.

ويعزّز الشاعر الفعل المنفي الأول بفعل منفي آخر تصدرته أداة النفي (ليس) التي تنفي النسبة بين ركني الجملة (اسمها وخبرها) ويبدو أن النفي مسلط على إبطال نسبة الخبر إلى المبتدأ، فينشئ قوة النفي التي تتسلط على عودة ما فات من الشباب، ولا يسلط النفي على الشباب، ويظهر هنا الافتراض المسبق الذي يعزز إنجازية النفي المتحققة، ففي الفعل الأول حصل الافتراض المسبق (بأن اللقاء حاصل بينه وبين المرأة) والافتراض المسبق في النفي الثاني (إن الشباب قد انتهى وكانت له مكانة) وقيمة النفي الإنجازية تتحصل بتفاعل الإنجاز مع الافتراض المسبق.

النفي الثالث (ما أنا بالثبور بذي ارتياب) وهو نفي تتسلط فيه الأداة على الخبر فقط إذ نفت (ما) الارتياب عن نفسه، تلك القوة الإنجازية للنفي مؤكدة بطريقة الحرف الزائد، الداخل على خبر ما النافية ليعزز النفي ويرفع إنجازيته السالبة للنسبة الإحالية، وبذلك يتولد اقتضاء دلالي يغني تداولياً بسياق الخطاب وطبيعة التفاعل مع المجال أو الفضاء التصوري الذي ينشؤه الخطاب بمقاصده الأدبية العامة ومقاصده الحجاجية الخاصة الممثلة بتقرير فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، والاقتضاء المتحصل يتمثل بمفهوم المخالفة (أنا لست ذا ارتياب، إذا أنا ذو إيمان عال).

إنّ هذا الاقتضاء المتولد عن الفعل الكلامي المنفي نفيًا مؤكدًا يسهم في رفع تأثيرية الخطاب الأدبي إلى أعلى درجات التأثير في التخاطب، مما يشحن الخطاب بحجاجية عالية تمكن الشاعر من توجيه المخاطب نحو مقاصده وغاياته.

٢. ٤- الوظيفة الحجاجية للفعل الخبري

ينماز الفعل الخبري عن سائر الأفعال الكلامية بحمولة حجاجية، بحسب طبيعته الدلالية التي تحمل معطيات أو معلومات جديدة يبتغي المتكلم بها تغيير اعتقادات المخاطب أو الاحتجاج عليه ونقض مقولته، أو اقناعه بما لديه من اعتقادات، وتتأسر الأفعال الخبرية معاً في الخطاب لتؤدي وظائف الحجاج في الإقناع والتوجيه والرد والنقض، بوسائل الاستدلال وروابط الحجج في الخطاب الأدبي.

قال الحميري في الدفاع عن ولائه لعلي بن أبي طالب (عليه السلام):

قد أطلتم في العذل والتنقيد بهوى السيد الإمام السيد

يوم قام النبي في ظل دوح والورى في وديقة صيخود

رافعا كفه بيمينى يديه بايحا باسمه بصوت مديد



أيها المسلمون هذا خليلي ووزير ووارثي وعقيدي وابن عمي ألا فمن كنت مولا ه هذا مولاه فارعوا عهودي وعلي مني بمنزلة هارون بن عمران من أخيه الودود (الحميري، د.ت، ٢٤٣/)

ياخذ الحميري من سلسلة الأفعال الكلامية الخبرية، مسارات استدلال للدفاع عن اعتقاده في إمامة علي بن أبي طالب وحقه في الخلافة الإلهية بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، فقدم خطابه بالمسوغ الذي اقتضى منه هذا الخطاب الحجاجي، وهو لوم المخالفين واعتراضهم على حب الحميري للإمام الذي وصفه بالمسدد تمهيدا للاحتجاج بمجموعة من الأفعال الكلامية الخبرية، وتبني تلك الأفعال على استفاد الموروث النبوي المتفق عليه عند جمهور المسلمين، وهو ما يمثل المعرفة المشتركة بين المخاطب والمتلقي (اللائم المفترض) وتلك المعرفة المشتركة المتمثلة بيوم غدير خم الذي اجتمع المسلمون على تنصيب أمير المؤمنين خليفة على المسلمين بعد النبي وأخذ منهم البيعة له، وقد فصل تلك الحادثة بمقولات نصت على أفضلية علي وأحقية بالخلافة، تآزرت تلك الحجج لتردع المخاصم والمخالف وترد لومه وتقطع اعتراضه، لقد حملت تلك الأفعال إحالات تاريخية مقيدة بزمان ومكان محددين، مما زاد وثاقته ورسالتها في الحجاج العقدي، الذي كان يومذاك يسيطر على أجواء الكوفة والبصرة، بعد سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية وظهور الفرق والتيارات الكلامية المختلفة، فلم يلجأ الحميري إلى حجج عقلية بحتة، بل ألجأ المخاصم إلى ما يؤمن به ويقر بثبوته من النصوص الروائية النبوية في حق علي عليه السلام.

٢. ٥- وظيفة الافتراض المسبق في الفعل الكلامي الخبري:

الافتراض المسبق يمثل ما يعتقد المتكلم صحته وصدق إحالته الخارجية، ويمثل في الوقت نفسه معلومة مشتركة بينه وبين المخاطب (الخليفة، ٢٠٢١ م/ ٢٧)، مما يجعله من المعلومات الثابتة في الفعل الكلامي، وهو غير مقصود في الإبلاغ الذي يقصده المتكلم في الأفعال الخبرية وغيرها، لكنه يمثل معلومة أساسية ينطلق المتكلم منها في بناء خطابه وتأسيس إعلاميته وإنجاز تأثيراته في الآخر. ويتولد الافتراض باستدلال تداولي شأنه في ذلك شأن التلويح الحوارية، غير أنه لا يعتمد على مبدأ التعاون ولا قواعد الحوارية الأربع، بل يعتمد على وحدات معجمية أو تراكيب لسانية تدعى ب (مولدات الافتراض المسبق) (الخليفة، ٢٠٢١ م / ٢٨)، وهو بذلك جزء لا يتجزأ من معنى الفعل الكلامي بحسب مكوناته أو محتواه الدلالي، ولا يمكن تصور إنجاز الفعل الخبري لوظائفه التواصلية بمعزل عن الافتراض المسبق.



وعلى وفق ذلك يعتمد الافتراض المسبق التداولي على شروط الموقفية للفعل الكلامي، ويرى بعض التداوليين أن مولدات الافتراض المسبق هي مؤشرات لافتراضات مسبقة كامنة أو ممكنة وهي لا تنجز أو تتحقق إلا باستعمالها بواسطة المتكلمين في سياقات محدّدة، ومن هنا يرى (ستالنيكر) أنّ الافتراض المسبق التداولي يعرف بمعايير المعلومات المشتركة والمتبادلة بين المتخاطبين، ويحدّد (كينان) الافتراض المسبق بمعايير العلاقة بين الخطاب وسياقه والعلاقة بين المتخاطبين و منزلتهما الاجتماعية (الخليفة، ٢٠٢١م/٥٠-٥١)

وتتبنى العلاقة بين الفعل الكلامي الخبري والافتراض المسبق، بما يتضمنه الفعل من افتراضات مسبقة تتمثل بالإحالات القارّة في علم المخاطب، وثوابت معلوماتية تعطي للخطاب ديناميته وفاعليته في التخاطب، ويسمح باستمرارية الخطاب وتمثيله لقصود المتكلم الشاعر، وتشكّل الافتراضات نقطة تسمح فتح مجالات للمعلومات التالية الجديدة، مما يسهم في انسجام الخطاب وتحقيق غاياته التأثيرية. قال الحميري في بيان عقيدته (الحميري، د.ت/٤٦٣)

منحت الهوى المحض من الوصيا ولا أمنح الود إلا عليا
دعاني النبي عليه السلام إلى حبه فأجبت النبيا
فعاذيت فيه وواليته وكنت لمولاه وليا
أقام بخرمٍ بحيث الغدير فقال فاسمع صوتا نديا
ألا إذا إذًا متُّ مولاكم فأفهمه العرب والأعجميا

نلاحظ تعدّد الافتراضات المسبقة المتمثّلة ب(الهوى المحض) الذي يحيل على معلومة ثابتة تتكون بواسطة السياق المقالي والمقامي، فالسياق سياق محاجة وجدل عقدي أراد الحميري أن يثبت عقيدته ويعلمها للناس؛ ذلك بأنّ الحميري قد تنقل في اعتقاده من الخارجية إلى الكيسانية ثم استقر على الجعفرية، وقد يستدل المخاطب على استقرار الحميري ورسوخ عقيدته ب(المصدر الموصوف - الهوى المحض)، ولا يتولّد هذا الافتراض إلا بعلاقات دلالية أولاً تتنبني بين المصدر والصفة، وعلاقات تداولية تتبني بين الخطاب وسياقه ومعرفتنا بالمتكلم الشاعر ومحيطه الثقافي إذّاك، ولعل وظيفة هذا الافتراض واضحة فيما تضطلع به من دور في تمكين الفعل الكلامي من إنجاز الإبلاغ والإعلان للناس، فضلاً عما يضطلع به الافتراض من وظيفة في التأثير التوجيهي للفعل الخبري، فهو لا ينبئ فقط عن عقيدته للمتلقّي بل يتضمن ذلك دعوة للولاء العلوي يوجه بها المتلقّي، وذلك بتأزر الفعل مع الأفعال المتأسرة معه في الخطاب (فقد عزز دعوته الضمنية بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم)، مما يدعوه للإمتثال



بل للنصرة له ولإوليائه والمعادة لإعدائه؛ ويعزز ذلك أيضا الفعل الكلامي الخبري (أقام بخم، فقال، فاسمع) هي أفعال خبرية تكشف عن واقعة تاريخية يتفق المسلمون على تحققها في التاريخ الإسلامي، وهي إحالات اكتسبت صدقها الوجودي، لكنها أفعال لا يبتغي بها إفادة المتلقي بفحواها، بل يريد النتائج المترتبة عليها (المولاة التي يدعو الحميري إليها على وفق الاعتقاد الجعفري بخلافة علي عليه السلام للنبي في أمور الدين والدنيا) وتلك النتيجة تتأسس على وفق الافتراض المتولد استدلاليا من إنجاز الأفعال الماضية الثابتة الوقوع والراسخة التحقق الوجودي، ويختم خطابه التوجيهي (بفعل كلامي مثله نحويا بالجملة الفعلية - أفهمه العرب والعجم) والافتراض المسبق المتحصل من الفعل الكلامي هو تحقق الإذعان بعد التنصيص على ولاية علي الإلهية. مما يمنح الفعل إنجازا تخاطبيا في الخضوع لسلطة الخطاب المدعم بحجج نصية وحيانية ونبوية .

الخاتمة

يمكن لنا أن نخلص مما تقدم إلى مجموعة من النتائج التي برزت من تحليل الفعل الخبري في الخطاب الشعري للسيد الحميري، نجملها على النحو الآتي:

١- ثمة تمييز بين مستويين للاستعمال اللغوي الأول المستوى التواصلية (العادي) وهو استعمال اللغة في التواصل ونقل المعارف، والتخاطب من أجل الإفهام والتفهيم، وهذا النمط من الخطاب يتغيى الوضوح واستعمال النظام اللساني المحايد بجوانبه الدلالية والنحوية، فتقل فيه ظواهر العدول النحوي ويقل التجوز الدلالي، بحسب غايته وطبيعة تداوله، فوظيفته التي تحدّد مسالكه التركيبية والدلالية تبادل المعارف وتغيير الواقع المعلوماتي والتصوري للمخاطب، وفي الجانب الدلالي للمستوى العادي نجد المتكلم يتجنب مظاهر التجوز، كالمجاز والكنائية والتورية وكثير من الاستعارات، لأنّ غايته الإبلاغية تحدّد مسارات بناء مضامينه التخاطبية، وإن وجدت بقلة فلغاية تقريب المعنى وإيضاح القصد في ذهن المخاطب، وليس للتأثير الفني وإثارة التخيل في نفس المخاطب.

٢- بدا مما سبق أنّ معظم الفرضيات القائلة بوجود نحو للشعر ينماز عن نحو اللغة التواصلية قائمة على مبدأ العدول في مستويي التركيب والدلالة، وهو مما أخذ من الأسلوبيات الحديثة والبلاغة القديمة، والثابت أنّ النظام النحوي يشمل الثابت والمتحول عنه؛ لأنّ ذلك من ظواهر الاستعمال التواصلية والإبداعية، ومن هنا لا يمكن التسليم لفرضيات نحو الشعر. ولا تثبت عندنا فرضية نحو أجناس الخطاب، فلا داعي للقول بنحو الشعر، ولا ينقض هذا وجود مبادئ خاصة بأنماط الخطاب وأجناسه المختلفة



من الخصائص التي وسمت هذه الأنماط وميزتها عما سواها، وجعلت لها خصوصية في الاستعمال والتلقي، لكنَّ هذه المبادئ لا تتفك عن القواعد النحوية والدلالية.

٣- لا بدَّ للتحليل التداولي أن يميِّز بين أجناس الخطاب، فلكلِّ جنس خطابي مقاصد مولدة تؤثر في بنيته وتتحكَّم في مسارات تكوينه، وللخطاب شروط تنظم عناصره ومبادئ لتأليف محاوره وترابط أجزائه، فلا بد للتحليل الذي يسعى لتفكيك عناصر الخطاب والوقوف على مقاصده ومضامينه، والتعرف على وظائفه في التمازج والتفاعل، من تحديد أطره، وتعيين نوعه، فإنَّ للنوع أثرًا بالغًا في تحقق الكفاية التحليلية.

٤- للخطاب الشعري وظيفة أساس لا تفارقه وهي وظيفة التأثير في المتلقي بطريقة التخيل الفني، وهي وظيفة نابغة من جنس الخطاب ونمطه الأدبي، وثمة وظائف أخرى تنبثق من قصود مضامينه ومن تحديد ظروف التلقي ونوع المتلقي، مثل الوظيفة الإبلاغية (الإعلامية)، والوظيفة الحجاجية، وغير ذلك من وظائف الخطاب الموجه نحو تحقيق أهداف مقصودة ومنبثقة على وفق استراتيجيات خطابية خاصة.

٥- تعنى التداولية بالخطاب الفني بصورة خاصة وتحيط بظروفه وملابساته، لتقدم تصورات وافية عن الخطاب وطبيعة اشتغاله التواصلية والفني، ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ التداولية هي المنهج الأكفأ لتحليل الخطاب بمستوياته وأجناسه، لأنها منهج جمعت فيه مناهج متعددة وانصهرت في بوتقته مبادئ اللسانيات الوظيفية والبنوية.

٦- يميِّز الفعل الكلامي الخبري بالإعلامية التخاطبية، فالإخبار فعل يريد المتكلم به إبلاغ معلومات معينة لمخاطبه، ويتمثل بالعلاقة التركيبية الإسنادية المؤسَّسة للفائدة الإعلامية، وهي نسبة نحوية تحكي عن وجود خارجي، وتقيم تصورا لدى المخاطب، وتتحصَّل الفائدة فيما يتكوَّن من نسبة تصديقية، فالإخبار قصد لإفادة المخاطب علما مستقرا في اعتقاد المتكلم، وتمثيل لواقع خارجي، وينجز الفعل الخبري قوة أساس هي إعلام المخاطب بفحوى الخطاب، وتقرير المحتوى القضوي، ويشمل من التصنيفات الحديثة التقريريات والوعديات، وهو فعل يرد بأنماط متعددة، فتتفاوت إنجازيته بين التأكيد والتضعيف والنفي والتعديل والتوجيه.

٧- تشترك الأفعال الكلامية في الكثير من الخطابات الشعرية للسيد الحميري بتكوينها سلسلة مترابطة في الخطاب؛ لتجز الفعل الكلامي الأكبر في المقطوعة الشعرية التي كوَّنت خطابا يبغى تنجيز التأثير في المتلقي في إثبات اعتقاد المتكلم ونقله للأخر المقصود بالخطاب.



٨- إنَّ الخبر الابتدائي ينطوي على إنجازية الإثبات، أي إثبات دعوى تأثيرية، هنا ينجز فعل قضوي مع إحالة إلى شخص محدد معروف لكل من المتخاطبين، وبذلك لايسأل عن الفعل الخبري بناء على أنه صادق أو كاذب، والأهم في ذلك أنَّ الإثبات في فعل إنجازي شأنه في ذلك شأن الأوامر والوعود إذ يقوم المتكلم بدعوى تحدِّ يلزم المخاطب بقبولها، ويكمن فعل الإثبات في أداء دعوى تأثيرية من جزأين، بأنَّ السامع يعتقد شيئاً ما ويعتقد فضلاً عن ذلك أنَّ المتكلم يعتقد الشيء.

٩- من المهم أن نبيِّن أنَّ التوكيدات في الأفعال الخبرية المؤكدة هي إجراءات تخاطبية تفرضها مقامات التواصل ومضامين الخطاب، والتوكيد بأنماطه المتنوعة لا يعدُّ فعلاً كلامياً مستقلاً بل وسائط إنجازية مخصّصة للأفعال الرئيسة في الخطاب.

١٠- يتولّد من النفي المسلط على الفعل الخبري اقتضاء دلالي يغني تداولياً بسياق التخاطب، وطبيعية التفاعل مع المجال أو الفضاء التصوري الذي ينشؤه الخطاب بمقاصده الأدبية العامة ومقاصده الحجاجية الخاصة الممثلة بتقرير المحتوى الدلالي، والاقتضاء المتحصل من النفي يتمثل بمفهوم المخالفة، ويظهر أنَّ هذا الاقتضاء المتولد عن الفعل الكلامي المنفي نفيًا مؤكداً يسهم في رفع تأثيرية الخطاب الأدبي إلى أعلى درجات التأثير في التخاطب، مما يشحن الخطاب بحجاجية عالية تمكن الشاعر من توجيه المخاطب نحو مقاصده وغاياته على ما تبين من تحليل بعض الخطابات الشعرية للسيد الحميري.

١٠- يتخذ الحميري من سلسلة الأفعال الكلامية الخبرية مسارات استدلال للدفاع عن اعتقاده في إمامة علي بن أبي طالب وحقه في الخلافة الإلهية بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، فقدم في مفتتح خطابه الحجاجية المسوغ الذي اقتضى منه هذا الاستدلال الحجاجي، تمهيداً للاحتجاج بمجموعة من الأفعال الكلامية الخبرية، وتأتي تلك الأفعال باسترداد الموروث النبوي المتفق عليه عند جمهور المسلمين، وهو ما يمثل المعرفة المشتركة بين المخاطب والمتلقي، تآزرت تلك الحجج لتردع المخاصم والمخالف وترد لومه وتقطع اعتراضه، لقد حملت تلك الأفعال إحالات تاريخية مقيدة بزمان ومكان محددين، مما زاد وثاققتها ورسانتها في الحجاج العقدي، فلم يلجأ الحميري إلى حجج عقلية بحتة، بل ألجأ المخاصم إلى ما يؤمن به ويقر بثبوته من النصوص الروائية.

١١- تتأسس العلاقة بين الفعل الكلامي الخبري والافتراض المسبق بما يتضمنه الفعل من افتراضات مسبقة تتمثل بالإحالات القارّة في علم المخاطب، وثوابت معلوماتية تعطي للخطاب ديناميته وفاعليته في التخاطب، ويسمح باستمرارية الخطاب وتمثيله لقصود المتكلم الشاعر، وتشكّل الافتراضات نقطة تسمح فتح مجالات للمعلومات التالية الجديدة، مما يسهم في انسجام الخطاب وتحقيق غاياته التأثيرية.



والحمد لله رب العالمين على ما أعان وأنجز بمثمه كرمه، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين.
المصادر والمراجع:

1. - ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (١٩٨٥ م)، الأمالي النحويّة (أمالي القرآن الكريم)، تح: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط١.
2. - ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله (١٩٨٣م)، الإشارات والتنبيهات، تح: د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط٣.
3. - ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (١٩٨٢م)، بضائر الشعر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط١.
4. - ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء (٢٠٠٨م)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط١.
5. - ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (١٩٨٩م) شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات جامعة البعث، حمص- سوريا.
6. - ابن هشام، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (١٩٦٤م)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر للنشر، دمشق-سوريا، ط١.
7. - أبو حيان، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (١٩٨٨م)، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق سوريا، ط١.
8. - ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي (٢٠١٠م)، الخصائص، تح: د. محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط٢.
9. - إدريس مقبول (٢٠١٢م)، الاستراتيجيات التخاطبية في السنة النبوية (بحث)، مجلة كلية العلوم الإسلامية، ع٢٤.
10. - الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (١٩٨٧م)، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ليبيا.
11. - البوشخي، د. عز الدين (١٩٩٥م)، الوضع الأنطولوجي وأشكال التمثيل (بحث)، مجلة علامات، ع٣.
12. - جاكوبسن، رومان جاكوبسون، (١٩٨٥م)، التواصل اللغوي ووظائف اللغة (ضمن كتاب الألسنية لميشال زكريا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط٢.
13. - الحميري، السيد (د.ت)، ديوان السيد الحميري، تح: شاكر هادي شكر، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان.
14. - الحيرش، محمد (١٩٩٩م)، تداوليات الخطاب عند ميخائيل باختين (بحث)، مجلة كلية الآداب بتطوان، جامعة عبد الملك السعدي، ع٩.
15. - الخراساني، محمد كاظم (١٤٠٩هـ)، كفاية الأصول، تح: الشيخ عباس السبزواري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران.



16. -الخليفة،إ.هشام إبراهيم(٢٠٠٧م)، نظرية الفعل الكلامي بين التراث وعلم اللغة الحديث، مكتبة ناشرون لبنان-بيروت لبنان ط١.
17. -الخليفة،إ.هشام إبراهيم(٢٠٢١م) الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت-لبنان ط١.
18. -الخليفة،إ.هشام إبراهيم(٢٠٢٠م)، معجم أكسفورد للتداولية،يان هوانغ، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت - لبنان ط١ .
19. -الدسوقي،محمد بن أحمد بن عرفة(٢٠٠٧م) حاشية الدسوقي على مختصر السعد، بتح:د.عبد الحميد هنداي،المتبة العصرية، بيروت -لبنان ط١ .
20. -الذويبي،لطفي(٢٠١٦م)، قدرة نظرية الفضاءات الذهنية على تأويل الأبنية اللغوية (بحث)،مجلة العلامة،الجزائر، ع٣،مجلد ١ .
21. -الرازي،فخر الدين محمد بن زكريا (١٩٨٦م)النهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، بتح:حمدي بركات،دار ثقيف للنشر والتأليف،السعودية،ط١.
22. -راضي،عبد الحكيم(٢٠٣٣م) نظرية اللغة في النقد العربي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة -مصر، ط١ .
23. -ريكنتاتي،فرانسوا(٢٠١٨م) المعنى الحرفي،ترجمة: د.محمد كروم،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت -لبنان ط١ .
24. -السبكي،أحمد بن علي (٢٠٠٣م) عروس الأفراح للسبكي في شرح تلخيص المفتاح،تح:د.عبد الحميد هنداي،المكتبة العصرية للطباعة والنشر،بيروت لبنان ط١ .
25. -سعيد يقطين،(١٩٧٧م)،تحليل الخطاب الروائي،المركزالثقافي،الدار البيضاء-المغرب،ط٣ .
26. -السكاكي،يوسف بن أبي بكر محمد بن علي(١٩٨٧م) مفتاح العلوم، تح:نعيم زرزور،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان ط٢ .
27. -سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)(١٩٧٧م)،الكتاب،تح:عبد السلام محمد هارون،الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة -مصر،ط٢ .
28. -سيرل،جون.ر(٢٠١٥م) الأعمال اللغوية،بحث في فلسفة اللغة،ترجمة:أميرة غنيم،دار سيناترا-المركز الوطني للترجمة،تونس.
29. -سيرل، جون.ر(٢٠٠٩م)،القصديّة،بحث في فلسفة العقل،ترجمة:أحمد الأنصاري،مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم،بيروت دار الكتاب العربي،ط١ .
30. -السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن (٢٠٠٦م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تح:أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت -لبنان ط٢، ٢٠٠٦ م.
31. -العلاق، د.علي جعفر(٢٠١٣م)،الشعر والتلقي-دراسة نقدية،فضاءات للنشر والتوزيع،عمان -الأردن.



32. -فان دايك،(٢٠٠٠م) النص والسياق البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق،بيروت، ط١ .
33. -القزويني،جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)،الإيضاح في علوم البلاغة،تح:عبد الحميد هندراوي،مؤسسة المختار، القاهرة-مصر، ط٢ .
34. -الكفوي،أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي(٢٠١١م)، الكليات- معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،تح:عدنان الدرويش ومحمد المصري،مؤسسة الرسالة،بيروت -لبنان، ط٢ .
35. -كوهين،جان(١٩٨٦م)بنية اللغة الشعرية، ترجمة:محمد الولي و محمد العمري،دار توبقال للنشر،المغرب، ط١
36. -المبخوت،د.شكري،(٢٠٠٩م) توجيه النفي،في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت -لبنان، ط١ .
37. -المبخوت،د.شكري،(٢٠٠٨م) دائرة الأعمال اللغوية، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت -لبنان، ط١ .
38. -المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد(٢٠١٠م)،المقتضب،تح:عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب،بيروت -لبنان .
39. -المتوكل،د.أحمد(٢٠٠٥م) التركيبات الوظيفية،قضايا ومقاربات،دار الأمان للطباعة والنشر،الرباط-المغرب، ط١ .
40. المتوكل،د.أحمد(٢٠٠١م)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية(بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، دار الأمان،الرباط-المغرب، ط١ .
41. -المخزومي،د.مهدي،(١٩٨٦م)النحو العربي، نقد وتوجيه،دار الرائد العربي،بيروت-لبنان، ط٢ .
42. -مطلوب،د.أحمد(١٩٨٣م) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها،مطبعة المجمع العلمي العراقي،بغداد-العراق، ط١ .
43. موكاروفسكي،يان،(١٩٨٤م)، اللغة المعيارية واللغة الشعرية(بحث)، مجلة فصول، ١٤ .
44. مولر،بيت لويس(٢٠١٤م)، الفعل الكلامي معنى للجملة،حول الصيغة الأساسية البراجماتية للغة الطبيعية، ترجمة د.د.سعيد حسن بحيري،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة -مصر، ط١
45. -ميلاد،خالد،(٢٠٠١م)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة،المؤسسة العربية للتوزيع والنشر،تونس، ط١ .